مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٧٩٨

الثلاثاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرياس	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد أكونيا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية.

03-44440 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): يسعدني أن أنوه بوجود زميلنا الجديد، السير إيمير جونز باري ممثل المملكة المتحدة. باسم مجلس الأمن، أود أن أرحب به ترحيبا حارا. ونتوق إلى التعاون معه تعاونا وثيقا. فمرحبا أيها السفير.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، وأستراليا، وإسرائيل، وأوكرانيا، وإيطاليا، وكولومبيا، وليختنشتاين، والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أقترح، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة من دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد كابالليي (الأرجنتين)، والسيد دوث (أستراليا)، والسيد ميكل (إسرائيل)، والسيد كوتشينسكي (أوكرانيا)، والسيد سباتافورا (إيطاليا)، والسيد خيرالدو (كولومبيا)، والسيد فينافيزر (ليختنشتاين)، والسيد نامبيار (الهند)، والسيد هاراغوتشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت لصاحب السعادة السيد هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السفير مونيوز لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/669 وتتضمن رسالة مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ومرفق بها التقرير الأول لفريق الرصد المقدم وفقا للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي، الذي سيقدم للمجلس إحاطة إعلامية بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية بالإعراب عن ترحيبي بوجود ممثل دائم جديد للمملكة المتحدة في مجلس الأمن، هو السير إمير جونز باري. ونتوقع أن تكون علاقاتنا معه على أفضل وجه، كما كانت مع سلفه، وأثق بأنه سيكون في وجوده إسهام ملموس وفعال في أعمال المجلس.

وهذا هو التقرير الربع سنوي الثاني المقدم إلى المجلس بمقتضى القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (لجنة القرار ١٢٦٧). وسوف تشمل إحاطة اليوم الإعلامية أيضا، تبعا لما اتفق عليه أعضاء اللجنة في وقت سابق، تقييمي الشفوي التفصيلي الأول لتنفيذ الدول الأعضاء للتدابير ذات الصلة التي فرضها المجلس بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣

(٢٠٠٠) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢). وكما نعلم، فإن هذه التدابير موجهة إلى من ينتمي للقاعدة والطالبان أو يرتبط بهما من الأفراد والكيانات، واتُّخذت بهدف منع هذه الجماعات من القيام بأنشطتها ومن ثم للحيلولة دون حدوث مأساة بشرية أكبر نتيجة لأعمال الإرهاب.

ويمثل تنفيذ تلك التدابير، أي تجميد الأصول، والحظر المفروض على السفر وعلى الأسلحة، مهمة عاجلة، خاصة وأننا نتعامل مع عدو خطر يتمتع بالإصرار ويريد أن يقوض التعايش بيننا. لذلك يجب علينا أن ندرس بالتفصيل فعالية التدابير المتخذة لمواجهة هذا الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين، وأن نحدد الكيفية التي يمكن بها تعزيزها وتحسينها.

وقد حقق المجتمع الدولي منذ اتخاذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) شيئا من النجاح في الحرب على القاعدة، ويُعزى هذا أساسا إلى اعتقال قادتها الرئيسيين. بيد أن الهجمات بالقنابل التي وقعت مؤخرا في المملكة السعودية، وفي الشيشان بالاتحاد الروسي، وفي المغرب، واليمن، وأفغانستان تشير إلى المخاطر والتحديات المنتظرة. إذ فقد ٢٦٣ شخصا على الأقل أرواحهم في هذه الحوادث منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ولا يدخل في هذا الرقم العواقب الجسمانية ولا النفسية.

وقد قدم سلفي التقرير الشفوي الأول في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ومن دواعي سروري بصفة خاصة أن تعقد إحاطة اليوم الإعلامية الموحدة في سياق جلسة مفتوحة للمجلس، ذلك أن أعمال لجنتنا لا يمكن أن تفيد بما لديها من إمكانيات على الوجه الأكمل ما لم تضطلع جميع الدول بتدابير ملموسة ضد المدرجين في قائمة اللجنة من أفراد وكيانات وتواصل تحديد من يدعمون الأنشطة الإرهابية. ولهذا السبب أريد التشديد على أن هدفنا يتمثل في إجراء حوار مستمر وبنّاء بين الدول الأعضاء واللجنة حتى يتسنى للدول أن ترى استعداد اللجنة لمساعدتها في عملها. ويدعم اللجنة نفسها فيما تبذله من جهود فريق الرصد المنشأ عملا بالقرار ١٣٦٣ (٢٠٠١)، وأود أن أرحب بوجود أعضائه بيننا هنا اليوم.

ولتحديد سياق لهذه الإحاطة الإعلامية، سوف أوجز الإجراءات الرئيسية التي اتخذتها اللجنة هذا العام حتى الآن وأقدم استكمالا بشأنها.

وقد قامت اللجنة أولا وقبل كل شيء، وساعدها مساعدة قيمة في ذلك فريق الرصد والأمانة العامة، شكلا ومضمونا بتحسين القائمة الموحدة للمنتمين إلى الطالبان والقاعدة أو المرتبطين بها من الأفراد والكيانات. فهذه القائمة تمثل الأداة الرئيسية لمساعدة الدول في تنفيذ تدابير الجزاءات التي يفرضها المجلس. وتبلغ اللجنة جميع الدول الأعضاء رسميا بهذه القائمة كل ثلاثة أشهر، وفقا للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، ولكن من الممكن دائما الاطلاع على نسخة مستكملة منها في جميع أنحاء العالم عن طريق الإنترنت، ومعها معلومات تفسيرية متاحة بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة.

علاوة على ذلك، نقحت اللجنة المبادئ التوجيهية التي وضعتها ووسّعت نطاقها مساعدةً للدول على تقديم المعلومات الإضافية ذات الصلة بالقائمة وتمكينا للجنة من التصرف بناء على تلك المعلومات بسرعة أكبر. وتعرب اللجنة عن امتنانها البالغ للدول التي قدمت معلومات إضافية. غير أني أود مرة أخرى أن أحثّ الدول بقوة على العمل بهمة من أجل التماس أي معلومات غير مدرجة بالقائمة تستطيع توفيرها، وتقديم تلك المعلومات إلى اللجنة.

وبالنظر إلى تشديد القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) على تقييم تنفيذ الدول الأعضاء لتدابير مجلس الأمن ذات الصلة، فقد اجتهدت اللجنة وفريق الرصد في العمل خلال الأشهر

الأولى من العام لإعداد مبادئ توجيهية متسمة بالشفافية وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء لمساعدتها في إعداد تقاريرها عن التنفيذ. ونحث الدول بقوة على توخي تلك المبادئ التوجيهية في تقاريرها، لأن هذا يعين اللجنة على تحديد مواضع النجاح في التنفيذ وكذلك مواضع المشاكل المتبقية. كما أن التقارير التي تتبع الوثيقة التوجيهية التي وضعتها اللجنة قد تعين اللجنة أكثر من غيرها في تحديد المواضع الأكثر احتياجا إلى تقديم المساعدة التقنية، فضلا عن أنها يمكن أيضا أن تساعد اللجنة على صياغة توصياتها المقدمة للمجلس عن كيفية تعزيز تدابير الجزاءات.

ولا تستطيع اللجنة تحسين مبادئها التوجيهية التي ستُوجه في المستقبل إلى الدول إلا إذا نالت مبادئها التوجيهية الحالية استجابات كافية. وبموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، أناط المجلس بلجنتنا مهمة تقييم تنفيذ الدول الأعضاء لتجميد الأصول، والحظر على الأسلحة والسفر المفروض على الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة. وإذا كانت المعلومات المطلوبة في الفقرة ٦ من القرار غير كافية بوضوح فلا بديل أمام اللجنة عن التنويه بذلك الواقع عند إعداد تقييمها المكتوب في نهاية العام الذي تقدمه إلى المجلس للإجراءات التي اتخذتها الدول لتنفيذ تلك التدابير ذات الصلة.

وعلاوة على حث الدول مرة أخرى على تقديم تقاريرها، أود أيضا أن أؤكد على أن اللجنة وفريق الرصد التابع لها على استعداد لمساعدة الدول في إعداد تقاريرها، وبذلك يسهمان في الحوار. إن المبادئ التوجيهية للإبلاغ المركزة والعملية تصف أيضا الكيفية التي ستأخذ بها اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في الاعتبار المعلومات ذات الصلة التي قُدمت إلى اللجنة من قبل. ويمكن الإشارة إلى تقارير محددة قُدمت من قبل. علاوة على ذلك، لا داعي لتكرار معلومات قُدمت من قبل في تقارير مستكملة. ومن المهم أيضا التنويه بأنه من الممكن تصنيف الأجزاء السرية أو الحساسة من تقارير التنفيذ على أنها سرية ولن تنشر.

ويبدو أن بعض الدول ترى عارا في الاعتراف بالوجود المحتمل للقاعدة أو أولئك المرتبطين بالشبكة في أراضيها. ومن ثم، فإن المعلومات التفصيلية عن أنشطة شبكة القاعدة وعملائها ومؤيديها، الذين تدرب كثيرون منهم في أفغانستان أو في منشآت أخرى مرتبطة بالقاعدة أو مدارة من قبلها، لا تقدم إلى اللجنة. وأثناء اجتماعات فريق الرصد في العواصم مع المسؤولين الحكوميين أكد الفريق في أغلب الأحيان على أنه حتى إذا كانت دولة معينة لا ترى خطرا على أمنها فإن وجود أفراد مرتبطين بالقاعدة، وإن كانوا لا يمارسون نشاطا علنيا، قد يشكل خطرا على بلدان أخرى لا تقع في المنطقة بل في أماكن أخرى من العالم.

ورغم أن أغلبية الدول قدمت تقارير وفقا للمبادئ التوجيهية التي أصدرتها اللجنة وقدمت معلومات مفيدة، فإن الاستجابة العامة كانت حتى الآن مخيبة للآمال. وحتى هذه اللحظة، تلقينا ٦٤ تقريرا – وهذا لا يمثل إلا ٣٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة. ووفقا للمعلومات المتاحة لفريق الرصد، يُعتقد أن الأفراد أو الكيانات المرتبطين بالقاعدة نشطون بطريقة ما في عدد كبير من الدول التي لم تقدم تقارير حتى الآن.

ويبين استعراض التقارير أن البلدان قد اتخذت، إلى حد كبير، تدابير لتنفيذ متطلبات القرار المحددة من خلال استكمال التشريعات أو سن تشريعات جديدة واتخذت أيضا خطوات عملية لاعتماد التدابير الضرورية. وقدم عدد من الدول تقارير شاملة جدا، تتضمن معلومات عن سن تشريعات مزمعة أو قائمة وتدابير إدارية. ولقد وثّقت بعض التقارير لوائح معينة للتعامل مع تجميد أصول مالية واقتصادية، والحظر على السفر والأسلحة. وعدد من البلدان

قدمت معلومات عن أصول مجمدة، بما في ذلك نوعها وكميتها.

ومن ناحية أخرى، لم تقدم بعض التقارير سوى سرد موجز للتدابير التشريعية المتخذة، بينما ركزت تقارير أخرى في أغلبها على الخطوات العملية المتخذة في مجالي التحقيقات الجارية وإجراءات الإنفاذ.

وأشارت قلة من الدول إلى الحاجة إلى المساعدة التقنية أو المالية لتعزيز قدرتها على تنفيذ التدابير. ومع ذلك فإن عددا من التقارير أوضح أن دولة معينة تقدم المساعدة بالفعل أو أنها على استعداد لتقديمها من أجل تعزيز التنفيذ العام للتدابير.

وأكدت الفقرة ٣ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) الحاجة إلى تحسين التنسيق وزيادة تبادل المعلومات بين لجنتنا واللجنة المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، المعروفة أيضا باسم لجنة مكافحة الإرهاب. وعملا بتلك الفقرة، يسرني أن أذكر للمجلس أن الاتصالات بين اللجنتين أصبحت أكثر انتظاما في الآونة الأخيرة. وفي اجتماع عقده مؤخرا السفير أرياس وأنا، أجرى الخبراء من فريق الرصد ولجنة مكافحة الإرهاب مناقشة مثمرة عن الكيفية التي يستطيعون بها التعاون وتبادل المعلومات على أفضل نحو. ورغم أن أهداف اللجنتين مختلفة فمن الواضح أن مهماتهما يتمم بعضها بعضا، خاصة فيما يتعلق بتحليل تقارير الدول الأعضاء وإسداء المشورة للدول بشأن كيفية الحصول على المساعدة التقنية. والسفير أرياس وأنا ندرك أنه ما زالت هناك بعض البلبلة فيما يتعلق بالاختلافات بين ولايتي كلتا اللجنتين ودوريهما. وهكذا، ومن أجل التوضيح، أصدرت اللجنتان مؤخرا بيانا صحفيا مشتركا يبيِّن بجلاء مهمتيهما وأهدافهما.

وسأسترعي بإيجاز الانتباه إلى الأنشطة التي قام بها مؤخرا فريق الرصد وعمله الحالي حتى يتسنى لأعضاء المجلس الحصول على فكرة عما يحدث بالفعل في الدول. وأود كذلك أن أذكر أن رئيس الفريق، السيد شاندلر، موجود للرد على أية أسئلة قد يود أعضاء المجلس توجيهها إليه.

لقد واصل الفريق برنامج زياراته للدول الأعضاء، بما في ذلك الاتحاد الروسي وأفغانستان وبلغاريا والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. وشارك الفريق أيضا في مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي عُقد في فيينا، بشأن أمن عمليات النقل عبر الحدود للمصادر الإشعاعية القانونية وغير القانونية، وفي الجلسة العامة الرابعة عشرة لفرقة العمل المالية الخاصة المعنية بغسل الأموال، التي عُقدت في برلين.

وقُدم أول تقرير مكتوب للفريق إلى اللجنة في ١٦ حزيران/يونيه. ويشير التقرير إلى النجاحات المحققة حتى الآن في مكافحة القاعدة والأثر الإيجابي للاستخبارات والمعلومات التي تم جمعها عقب اعتقال أفراد رئيسيين من القاعدة. ومع ذلك، أبرز الفريق في استعراضه لوجود شبكة القاعدة المستمر، بعض النواقص الهامة وحذر من التهاون من جانب الدول في الجهد الجماعي والإرادة السياسية اللازمين لإنفاذ التدابير التي اعتمدها المجلس. فالقاعدة تتمتع بسهولة التكيف والمرونة اللتين تسهمان في بقائها حتى الآن كشبكة عالمية. وهذا بدوره يشجع الدعم للشبكة بين عناصر السكان في عديد من البلدان، مما يولد تعاطفا مع الأيديولوجية ومجندين جددا للحركة فضلا عن التمويل.

وطريقة أخرى ممكنة لوصول الأموال بسهولة إلى القاعدة هي عن طريق بيع الهروين والأفيون المنتج في أفغانستان. وأعلن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة عن المستويات العالية لإنتاج الأفيون العام الماضي

وتوقع المكتب أن يكـون المحصـول عاليـا هـذا العـام أيضـا. ونسبة عالية من هـذه المحـاصيل مصدرهـا مقاطعـات تحظـى حركة الطالبان وأيدلوجيتها بدعم قوي. ولهذا فإنه لا يمكن تجاهل أرجحية أن نسبة كبيرة من عائدات هذه المحاصيل غير المشروعة ستذهب إلى أباطرة الحرب المتعاطفين مع الطالبان والقاعدة.

وفي الوقت الذي تحسن فيه الـدول الخطـوات الـتي تتخذها لتنفيذ التدابير، فإن المجتمع الدولي ينبغي له أن يمـارس سـيطرة أوسـع علـى نظـم حسـابات الجمعيـات الخيريـة وشفافيتها. وعلى الرغم من حسن نوايا هـذه المنظمـات عند تأسيسها، والأعمال الخيرية للكثير من عملياتها المخلصة، فإن هنـاك دليـلا كافيـا يبعـث علـى قلـق المجلـس بشـأن بعـض المدفوعات من أموال هـذه المنظمـات. ويجب تشـجيع الـدول على ضمان وضع التدابير الفعالة في مكانها الصحيح لوقف استغلال هذه النشاطات الإنسانية بأي طريقة كانت من قبل عملاء القاعدة. وهذا هو أحد المجالات الـتي يركز فيـها فريق الرصد جـهوده. ولهـذا السـبب، أهيـب بـالدول أن تتعـاون تعاونا تاما مع الفريق وتعطيه المساعدة القصوى الممكنة عند الطلب.

إن هـذه المسـاعدة ينبغـي ألا تقتصـر علـى المسـائل المتعلقة بالجمعيات الخيرية وتمويل شبكة القاعدة؛ إنها مطلوبـة في كامل طائفة المسائل المتصلة بتنفيذ التدابير. وهـذا يصـدق بوجه الخصوص عندما يشرع فريق الرصد دراسة حـالات محددة في المجالات الرئيسية المتصلة بتنفيذ التدابير الـتي اتخذهـا المجلس، والتي طلبتها الدول من لجنتنا.

ثمة شاغل مستمر آخـر يتمثـل في أن الكثـيرين مـن عمـلاء القـاعدة الذيـن تلقـوا تدريبـاتهم علـى أكـثر أشـكال النشاطات الإرهابية المتخصصة مثل عمـل متفجـرات تخريبيـة أو أشكال بسيطة من أسلحة الدمـار الشـامل، أو عمليـات الاغتيال. والقلق يتمثل في أن العديد من هؤلاء الأفراد تركـوا معسكرات القاعدة في أفغانستان أو المعسكرات الـتي تديرهـا منظمات منتسبة إليـها، مثـل الجماعة الإسـلامية، وقـد عـادوا إلى بلدانهم الأصلية أو إلى بلـدان أخـرى حيـث اختفـوا عـن الأنظـار، ومـن الواضـح أنهـم علـى أهبـة الاسـتعداد لشـن هجمات في مواعيد لاحقة. والفريق مقتنع تماما بأن أيـا مـن هؤلاء الأفراد المعروفين للسلطات يجب إدراجهم في القائمـة بغية تقليل فرص تنقلهم بحرية. إنهم مصدر خطـر دائـم لجميع الـدول إذا مـا سُـمح لهـم أن يمضوا دون ضـابط. وعليـه نحـث الدول أن تواجه هذا الواقع وأن توجه اهتمام جميع وكـالات إنفـاذ القـانون والأمـن إلى هـؤلاء الأفـراد، عـن طريـق قائمـة اللجنة.

ولاحظ الفريق، أنه على الرغم من التدابير الـتي يجـري اتخاذها في العالم لتنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة، لا يـزال بوسـع القـاعدة وطالبـان والمجموعـات الإرهابيـة المرتبطـة بهمـا الحصول على كميات كافيـة من الأسلحة والمتفجـرات حيثمـا وعندمـا تحتـاج إليـها. وللأسـف، أن هـذه الحقيقـة أثبتتـها في الأشهر الثلاثة الأخيرة، الهجمات الـتي أشـرت إليـها مـن قبـل، وكـذلك النجاحـات العديـدة في عمليـات اسـتيلاء السـلطات الحكومية على الأسلحة والذخائر ومواد صنع المتفجرات.

ويحدوني الأمل أن تبين إحاطة اليوم الإعلامية بشـكل واضـح أن عمـل اللجنـة المنشـأة عمـلا بقـرار مجلـس الأمـن ١٢٦٧ (١٩٩٩) يتجاوز عملية التقارير وحدهـا. فبينمـا يمثـل التحليل ومتابعة تنفيذ التقـارير وسـيلة حاسمـة للاتصـال بـين اللجنـة والـدول الأعضـاء، إلا أنـه ليسـت الوسـيلة الوحيـدة. وعلاوة على الإجراءات التشغيلية التي يضطلع بها فريق الرصد على أرض الواقع خلال زيارته للـدول، فإن هنـاك العديد مـن السبل الأخرى التي يمكن بها تعزيز عملية التفـاعل بين اللجنـة والدول أيضا.

أولا، أعتزم مواصلة عقد إحاطات إعلامية مفتوحة دورية لكل الدول الأعضاء. فهذه الإحاطات الإعلامية تسمح للجنة بتقديم تفاصيل عن أي تطورات جديدة هامة تتعلق في عملها وإجراءاتها، وتتيح أيضا لكل الدول فرصة لطرح أسئلة مباشرة على فريق الرصد أو علي شخصيا والحصول على إجابات صريحة في الحال.

بالإضافة إلى ذلك، تطلب الفقرة ١١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) أن تنظر اللجنة في إمكانية قيام أعضاء اللجنة أو أنا شخصيا بزيارة البلدان بقصد تشجيع الدول على تنفيذ كل قرارات المجلس. وأعتقد أن هذه المهمة، التي أعتزم القيام بها شخصيا اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ستوفر لي فرصة ممتازة لتشجيع الحكومات على اتخاذ منحى خلاق ينطوي على روح المبادرة لتنفيذ التدابير المحددة والاستماع إليها.

لقد دخلت لجنة ١٢٦٧ في برنامج كامل جدا للعمل في النصف الأول من عام ٢٠٠٣. ويشعر الأعضاء بأنهم قد بذلوا قصارى جهدهم لوضع الأساس للتنفيذ الناجح للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وللجنة وطيد الأمل بأن تضطلع العضوية الأوسع للأمم المتحدة، في النصف الثاني من هذا العام، بدورها في تنفيذ هذا القرار الحافل بالمطاليب.

في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) حدد المجلس لنا جميعا أهدافا صعبة جدا تنطوي على تحسين تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب الهامة وأيضا تحسين التدابير نفسها. ولو كرسنا لهذه المهام كل الانتباه والموارد التي تستحقها، وكرسناها بروح من الحوار الفعال والتعاون الحقيقي، عندئذ سيكون هناك أمل حقيقي في إنقاذ الأرواح، وهو في نهاية المطاف الهدف الجوهري لدور المجلس واللجنة.

تمثل الإحاطة الإعلامية اليوم استعراضا نصف سنوي، ومن الواضح أن هناك الكثير بحاجة إلى عمل في الأشهر القادمة. وسيحتوي التقرير المكتوب الذي سأقدمه في نهاية العام على تحليل مفصل سواء للتقارير المستلمة من الدول أو للنتائج التي خلص إليها فريق الرصد. وعملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، سيعود المجلس إلى هذه المسألة لضمان أن جهوده في مكافحة تنظيم القاعدة ستظل فعالة، ومعززة على ما نأمل.

السيد جانغ يشان (الصين)(تكلم بالصينية): قبل أن أدلي ببياني أود أن أتقدم إلى الممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة السفير السير إمير جونز باري، بالتهنئة على توليه مهام منصبه. وسنتعاون معه بشكل وثيق. وإنني على يقين من أن علاقات الود والتعاون التي كانت قائمة مع بعثة المملكة المتحدة في الماضي ستستمر وبالطبع ستتعزز أثناء مدة عمله.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إليك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة العلنية بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وأود أن أتقدم أيضا بالشكر إلى رئيس اللجنة السفير مونيوز، سفير شيلي على إحاطته الإعلامية وأن أهنئه على توليه رئاسة اللجنة. كما أود أن أرحب بحضور رئيس فريق الرصد التابع للجنة، السيد شاندلر، وأعضاء اللجنة الآخرين.

إن الإرهاب عدو مشترك للمجتمع الدولي. والتفجيرات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في المملكة العربية السعودية والشيشان والمغرب وأفغانستان تبين أن طالبان والقاعدة ما زالتا تمثلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين وللسلم والاستقرار الإقليميين.

ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بوصفها آلية لتنفيذ الجزاءات ضد طالبان والقاعدة، والأفراد والكيانات المرتبطة بهما، قد برهنت لنا على أهمية دراسة وتحليل التغيرات التي طرأت فيما يتعلق بمستوى التهديدات التي تمثلها القاعدة، وتحديث قائمة

الكيانات والأفـراد الخـاضعين للجـزاءات بصـورة مسـتمرة، ومساعدة الدول في تنفيذ تدابير الجزاءات وفي رصـد وتحسـين هذه التدابير.

وتتصدى هــذه اللجنــة لمصـادر التمويـل والأسـلحة المستخدمة في تخطيط وتنفيذ الهجمات الإرهابية للقاعدة بغية تحديد مـا إذا كـان يمكـن قطـع هـذه الصـلات بشـكل نـاجع ومكافحة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود التي تقوم بها عناصر إرهابية بشكل حازم. وهذا جزء هام ولا غنى عنه في كفاح مجلس الأمن والعالم برمته ضد الإرهاب.

وقد اتخذت اللجنة مؤخرا مجموعة من التدابير الفعالة لتنفيـذ قـرارات مجلس الأمـن وتعزيـز عمــل اللجنــة. وتشـمل تلك التدابير تحسين القائمة الموحدة، وتنقيح وتوسيع المبادئ التوجيهية لعمل هذه اللجنة، ووضع المبادئ للدول الأعضاء فيما يتعلق بإعداد تقاريرها بشأن تنفيذ تلك التدابير.

غير أنه لا تزال أمام هـذه اللجنـة مهمـة شـاقة. وأود أن أتقدم بثلاثة اقتراحـات بشـأن عمـل اللجنـة وفريـق الرصـد التابع لها.

وأول مجالات الاهتمـام يكمـن في قيـام هـذه اللجنـة بتعزيـز قدرتهـا علـى التحليــل والبحــث، وتنفيــذ وتحســين الجـزاءات ضـد القـاعدة وطالبـان. وتوفـر آراء ومقترحـــات اللجنة وفريق الرصد إرشادات مهمة. ونشجع اللجنـة وفريـق الرصـــد علـــى الحصـــول علـــى المعلومـــات بشـــكل مباشـــر واستخدام الأدلـة الدقيقـة أساسـا لتعزيـز الشـق التحليلـي مـن عملها، وندعو الدول إلى التعاون معهما ودعم عملهما.

ثانيـا، لا بـد مـن تعزيـز التنسيق والتعاون مع مجلـس الأمن ولجنة مكافحة الإرهاب. وتمثل اللجنتان آليتين هـامتين في جهود مجلس الأمن في مجال مكافحة الإرهـاب. وسـيكون تعزيز هذا التنسيق مفيـدا لتلافي الازدواجية وتحسين الكفـاءة والمضـي قدمـا علـى طريــق مكافحــة الإرهــاب. وإننــا ندعــم اللجنتين ونحييهما على جهودهما المبذولة مؤخـرا لتعزيـز ذلـك التعاون.

ثالثا، يجب تحسين وتيسير استخدام القائمـة الموحـدة، فـهي تشكل أداة هامـة للـدول الأعضـاء في تنفيـذ الجـزاءات. ومن خلال جهود اللجنة، أصبحت تلـك القائمـة أكـثر فـائدة من ذي قبل. ونأمل أن يتسنى بذل مزيد من الجهد لتحسينها لضمان أن تكون المعلومات التي توفرها القائمـة وافيـة ودقيقـة ومحددة إلى أقصى حد.

وما فتئت الصـين تعلـق أهميـة كبـيرة علـى عمـل هـذه اللجنـة والإسـهام فيـه بنشـاط، كمـا أنهـا تطبـق بشـكل صـارم الجـزاءات الـتي يفرضـها مجلـس الأمـن مـن خـلال قراراتـه. وتواجه الصـين، أيضـا، آفـة الإرهــاب. فالمنظمـات الإرهابيـة لتركسـتان الشـرقية مـا برحـت تتلقـى التدريـب والأسـلحة والتمويل بصورة طويلة الأجـل مـن طالبـان والقـاعدة. وتقـوم تلـك المنظمـات بتنفيـذ أعمــال إرهابيــة في الصــين وآســيا الوسـطى، وهـي تمثـل جـزءا رئيسـيا مـن القـوى الإرهابيـة الدوليـة. ويمثـل التصـدي للمنظمـات الإرهابيـة في تركسـتان الشرقية جانبا مهما في الكفاح الدولي ضد الإرهاب.

وفي العام الماضي، وبنـاء علـى طلـب الصـين والبلـدان المعنيـــة الأخـــرى، أدرجـــت اللجنـــة الحركـــة الإســـلامية التركسـتانية الشـرقية، وهـي المنظمــة التركسـتانية الشـرقية الرئيسـية، في القائمـة الموحـدة. ونـأمل أن تُـدرج المنظمـات الإرهابيـة الأخـرى في تركسـتان الشـرقية في تلـك القائمــة. وسنواصل العمل مع أعضاء اللجنة عـن كثـب، والإسـهام في التنفيــذ الصـــارم لقـــرار مجلـــس الأمــــن ١٤٥٥ (٢٠٠٣) والقرارات الأخرى وفي الكفاح العالمي ضد الإرهاب.

السير إمير جونز باري (المملكـة المتحـدة) (تكلـم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أعرب عن شكري لـك على كلماتك الرقيقة، وأشكر الزملاء على كلمات الترحيب

الموجهة لي. وإنني أدرك تماما الامتياز والمسؤولية المترتبين على انضمامي إلى هذه الكوكبة الخاصة، وأتطلع إلى العمل مع زملائي في المجلس عن كثب وفي إطار تعاوني.

وأود بداية أن أعرب عن تأييد المملكة المتحدة التام للبيان الذي ستدلي به الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي بعد قليل. وأود الآن أن أثني على السفير مونيوز لرئاسته وتقريره الوافي الذي قدمه لنا هذا الصباح وحدد فيه برنامج عمل طموح للجنة.

تكتسي جلسة اليوم أهمية خاصة لأنها تركز اهتمام المجلس مرة أخرى على مكافحة آفة الإرهاب. وتلك مسألة حيوية، والكلمات الرصينة التي استمعنا إليها من الرئيس ينبغي أن تذكرنا جميعا بالضرورة السياسية لاستمرار هذه المكافحة، وبخاصة الانتقال إلى التنفيذ العملي والتقني لذلك. ومن هنا يكتسب تقرير فريق الرصد بشأن كيفية اضطلاع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمسؤولياتها أهميته.

ومن الأهمية بمكان أن تقدم الدول الأعضاء تقاريرها لضمان أن يكون هناك نوع من الرصد للتنفيذ والنجاح المحرز في هذه المكافحة. ونرحب ترحيبا كبيرا بضم خبراء إلى فريق الرصد. ونأمل أن يتيح ذلك للفريق أن يُقدم تحليلا موضوعيا للتنفيذ من جانب الدول الأعضاء وأن يوفر الإرشاد والمشورة بشأن الكيفية التي يمكن بها تحسين ذلك التنفيذ.

إن التركيز على دراسات الحالة أمر مهم، لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الخيرية، للتأكد من أنه لا يساء استخدامها من جانب القاعدة. ووقف تمويل الإرهاب، كما رأينا جميعا، يقع في صميم الجهود الدولية لتفكيك الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه في نهاية المطاف. وتعاون الأعضاء أمر حيوي في تلك المكافحة فعلا. وأعتقد أن من الضروري في هذا الإطار أن نسلم بالدور الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع به – لا سيما، في حالتي، التسليم بما يفعله الاتحاد الأوروبي في مكافحة التمويل غير المشروع.

ولن تجدي مكافحة التمويل ما لم تكن لدينا شبكة شاملة ناجعة تغطي كل الاحتمالات، لأنه في غياب هذه الشبكة سيتلمس التمويل طريقه إلى أضعف النقاط، ثم يتم تحويل الأموال من خلالها إلى أماكن مثل القاعدة. لذا، فإن القيام بجهد شامل أمر مهم جدا، والمملكة المتحدة تسلم تماما بالالتزام الذي يقع على عاتقنا جميعا للقيام بدورنا في هذا الصدد.

لقد أشار السفير مونيوز إلى التعاون بين خبراء فريق الرصد ولجنة مكافحة الإرهاب وإلى الحاجة إلى تفادي الازدواجية، وربما أيضا، إلى إيضاح الأدوار التي يضطلع بها كل منهما. وأعتقد أن العمل الذي يجري القيام به هنا هام تماما في ذلك الاتجاه، مثله مثل التطوير المستمر للروابط بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. فما تقدمه من دعم ومساعدة يمكن أن يساعد الدول الأعضاء في التنفيذ اللازم، كما أن عمل لجنة مكافحة الإرهاب قد برهن على ما يمكن إنجازه. وأعتقد أن العمل الذي تقوم به اللجنة في توسيع قائمة الأشخاص والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة بحاجة إلى تأكيده، ولكنه لن يكلل بالنجاح إلا إذا أسهمت الدول الأعضاء بتنفيذها الكامل للقرار ١٤٥٥(٢٠٠٣).

في الختام، أود أن أشير إلى مدى أهمية أن يدعم المجلس اليوم ويشجع ويؤيد عمل اللجنة والبرنامج الذي وضع لنشاطها في المستقبل. إننا نعتمد على اللجنة في الحفاظ على زخم مكافحة تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ومتروك لفرادى أعضاء الأمم المتحدة أن يتعاونوا في التنفيذ الضروري وأن يضطلعوا بدورهم الجوهري لكي نتمكن جميعا، بصورة جماعية، من المثابرة وإلحاق الهزيمة بهذا الخطر.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشارك الآخرين في الإعراب عن الترحيب الحار بالسفير جونز باري. ونحن نتطلع للعمل بصورة وثيقة معه في روح من الود والتعاون التقليدي الذي تتسم به علاقاتنا الثنائية.

وأود أيضا أن أشكر السفير مونيوز على أول إحاطة إعلامية يقدمها بوصفه رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) عن عمل اللجنة وفريق الرصد وخططه في المستقبل. ولدينا الثقة الكاملة في قيادته وقدراته ونتمنى له حظا سعيدا خلال فترة رئاسته للجنة.

إننا نقدر الدور الذي ما فتئت تضطلع به اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في مكافحة الإرهاب. وقد وصفت القائمة الموحدة التي تحتفظ بها اللجنة على النحو الصائب بأنها الأداة الرئيسية في ذلك الصدد. كما أننا لاحظنا الجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين مضمون وشكل القائمة.

ونظرا لأن اللجنة بحاجة إلى التعاون الدولي للوفاء بالمهام الواقعة تحت ولايتها، فمن المهم أن تواصل الدول الأعضاء تقديم أكمل تعاونها إلى اللجنة. إننا نؤمن بأن تحسين المبادئ التوجيهية للجنة سييسر هذه العملية ويشجع الدول الأعضاء على الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. كما ستكون جهود اللجنة لتحقيق المزيد من الشفافية في عملها مفيدة في تشجيع تعاون أكبر مع اللجنة.

إن إيضاح الأدوار التي تضطلع بها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧(١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب من شأنه أن يزيل اللبس – إن كان ثمة لبس – إزاء العمل الذي تؤديه اللجنتان. ونعتقد أيضا أن من شأن هذا الإيضاح أن يؤدي إلى تفهم وتقدير أفضل لعمل اللجنتين.

إننا نتشاطر آراء الرئيس بشأن الدور الذي تضطلع به التقارير القطرية في تحليل اللجنة بشأن أفضل السبل للتعامل مع مكافحة الإرهاب. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أن نعالج العوامل التي قد تؤدي إلى الإرهاق في تقديم التقارير، وهي العوامل المسؤولة، على الأقل جزئيا، عن ضعف الاستجابة من الدول الأعضاء في تقديم التقارير.

كذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أقدر الدور الذي ما فتئ فريق الرصد يضطلع به في تعزيز عمل اللجنة وفي رصد الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن تساعد إضافة موظفي الدعم الأخيرة إلى الفريق في المزيد من تحسين أدائه. ونأمل أن يحافظ الفريق على تقديم تقاريره التحليلية إلى المجلس وأن يحسن من هذه التقارير.

وعندما يتعلق الأمر بالإرهاب، فان باكستان تتكلم من واقع تجربتها الخاصة، استنادا إلى التضحيات التي قدمها مواطنونا وموظفونا لإنفاذ القانون، لا سيما في العقدين الماضيين. وكان على باكستان أن تدفع ثمنا باهظا خلال هذه الفترة لموقفها المبدئي ضد الإرهاب وفي تأييدها لحق الشعوب في تقرير مصيرها. ولكن مما أثار الهلع في نفوس الإرهابيين، أن هذه الحوادث أدت إلى تعزيز عزم باكستان على مكافحة هذه الآفة بمزيد من الإيمان والتصميم. إن رسالتنا إلى الإرهابيين ومن يدعمونهم واضحة لا لبس فيها: لا يمكن أن تروعنا أعمال أو تهديدات الإرهاب كما أننا نواصل الوقوف دون هوادة في وجه الإرهاب.

ولقد أصبح الإرهاب آفة لجميع البلدان على حد سواء. ولم يعد الإرهاب مشكلة محلية يمكن حلها من خلال الإجراءات المحلية وحدها. إن المظاهر الحديثة للإرهاب تعرض للخطر السلام والأمن في العالم بأسره. وبالتالي ينبغي أن تستند التدابير الرامية إلى مكافحة هذه المشكلة إلى التعاون والتنسيق الدوليين.

وإذ نواصل مكافحة الإرهاب، يصبح من الواضح بصورة متزايدة أننا سنحتاج إلى حلول طويلة الأجل للتصدي لهذه المشكلة. وسيتعين علينا أن نتجاوز الاستجابات الإدارية والقانونية. وعلى الصعيد السياسي، سيحتاج المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام أكبر للعوامل التي تكمن في جذور معظم حالات الإرهاب. فهناك ارتباط بين الفقر والاضطهاد الديني والسياسي والظلم والإرهاب.

وينبغي أن يكون ردنا على الإرهاب واسع النطاق ومتعدد الأوجه. وينبغي ألا يقتصر على التدابير الإدارية والتشريعية والقانونية وحدها بل ينبغي أن يتضمن أيضا التدابير التي تتناول العوامل المسؤولة جزئيا، إن لم يكن كليا، عن نمو الإرهاب. وقد لا يكون من الممكن ضمان القضاء على جميع أعمال الإرهاب عن طريق تلك التدابير السياسية. ولكن على الأقل باستخدام تلك التدابير سنتمكن من حرمان الكثير من الإرهابيين المحتملين من أسباب أو مبررات اللجوء إلى الإرهاب.

وكما لوحظ في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه، فان التأثير العاطفي لحوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بدأ يتناقص الآن. ولذلك من المهم أن نواصل مكافحتنا تمشيا مع الخطوط التي تكفل أكبر قدر من التعاون من جانب جميع الدول، إذ أن هذه المسألة لم تعد مصدر قلق لقلة من الدول وإنما للبشرية برمتها.

إن التعريف القانوني للإرهاب أمر ضروري من أجل منع إساءة الاستعمال من دول معينة تلحق جميع أنواع الأذى بالمدنيين الأبرياء باسم مكافحة الإرهاب. وما لم نتحكم في إجراءاتنا بإخضاعها لقيود تقوم على أساس تعريف قانوني، ونتعهد بالتزام سياسي للتصدي لهذه المشكلة برمتها، لن يتسنى تفادي الإساءة إلى حقوق الإنسان والحرمان من حق تقرير المصير أو منع إرهاب الدولة. وقد يبدو تحقيق توافق آراء بشأن تعريف الإرهاب أمرا عسيرا، لكنه ليس مستحيلا.

ونحتاج إلى تحديد الأولويات في أهدافنا في مكافحة الإرهاب لكي نضمن أننا ما زلنا على المسار السليم ولكي لا يغيب عن نظرنا الهدف الطويل الأجل في كفالة السلام والأمن الدوليين والمحافظة عليهما.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بمشاركة الآخرين في الإعراب عن الترحيب الحار بالسير إمير جونز باري، الممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة. إننا مقتنعون بأن خبرته الدبلوماسية الواسعة ستكون ميزة مفيدة لعمل المجلس. ونحن نتطلع إلى التعاون النشط مع وفد المملكة المتحدة.

وتؤيد بلغاريا البيان الذي ستدلي به في وقت لاحق في المناقشة الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي. ونقدر تقديرا شديدا الجهود الكبيرة والإسهام الملموس للاتحاد الأوروبي في هذا الميدان.

وترحب بلغاريا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) في هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن عملا بالفقرتين ٩ و ١٤ من هذا القرار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بممثل شيلي السفير مونيوز على سلاسة عملية انتقال رئاسة اللجنة. وبديهي أن روح الالتزام التي يمارسها في إدارته لأعمال اللجنة تتيح لها إحراز مزيد من التقدم في ذلك. ونعرب أيضا عن شكرنا لأعضاء الفريق المتفاني لوفد شيلي، وكذلك لخبراء فريق الرصد وللأمانة العامة. ونحن ممتنون للإحاطة الإعلامية التفصيلية عن أنشطة اللجنة الإجمالية وللموجز المتعلق بالتقدم المحرز في تقديم التقارير المطلوبة في الفقرة ٩ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

إن النجاح في مكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، وسواهما من الأفراد والمجموعات والمشاريع والكيانات المرتبطة بهما، يتطلب تضافرا في الجهود يقوم على التحليل المشترك وعلى أهداف واضحة المعالم وعلى الاستمرار في تحسين التدابير المطبقة. إن وجود توازن دقيق بين شفافية الهدف والتعاون القائم على الأمن والثقة على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والدولي هو أداة من شأنها أن تسهل تحقيق أهدافنا المشتركة في هذا الميدان الدقيق من النشاط.

ونؤمن إيمانا ثابتا بأن الأولويتين التاليتين، من بين الأولويات المتقدمة لمجلس الأمن، تكتسيان أهمية خاصة: أولا، رسم السياق الصحيح والحفاظ عليه؛ ثانيا، توفير التوجيه والمساعدة، كلما اقتضى الأمر في التنفيذ الصارم للتدابير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إننا نشاطر تماما رئيس اللجنة رأيه بوجوب التغلب على الوصمة المرتبطة باحتمال وجود خلية لتنظيم القاعدة أو أي خلية أخرى مرتبطة بهذا التنظيم في دولة من الدول. إن وجود خلية من هذا النوع هو بمثابة جرثومة، وينبغي اتخاذ كل التدابير للحؤول دون تحول هذه الجرثومة إلى مرض عضال. إننا نتوقع أن تعمل زيارات الرئيس المرتقبة لمختلف المناطق على خدمة هذا الغرض. وإن وضع إطار جديد من هذا القبيل سوف يساعد السلطات الوطنية ويسهل التعاون داخل المناطق وفيما بينها في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنه سيوجد الأساس الذي ينطلق منه فريق الرصد في اعتماد منحى ينطوي على قدر أكبر من روح المبادرة في جمع المعلومات وتحليلها بهدف مساعدة اللجنة والدول المعنية. وإننا نشكر خبراء فريق الرصد على ما يبذلونه من جهود مستمرة باتجاه إدخال تحسينات على القائمة الموحدة.

وإنه ليسعدنا أن يقوم رئيس اللجنة بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، استنادا إلى التقارير القطرية وسعيا إلى توصية المجلس بالنظر في اتخاذ مزيد من التدابير، بإبلاغ مجلس الأمن في تقريره المقبل عن الصعوبات الرئيسية التي تواجهها الدول في تنفيذ التدابير المشار إليها في الفقرة ١ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

ختاما، نعتقد أن من بين النتائج الفورية لاجتماع مجلس الأمن هذا نقاطا تستحق اهتماما خاصا تتمثل في المحافظة على الشفافية الحقيقية في عمل اللجنة والتوعية عند اللزوم؛ وتعميق التعاون مع الدول الأعضاء؛ وتوثيق التنسيق والتعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وزيادة التفاعل العملي بين خبراء لجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد؛ وتعزيز فعالية وكفاءة التعاون مع الآليات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية القائمة. ونشيد أيضا بالجهود الإضافية التي بذلت لتحسين عملية تنفيذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) وضمان الخروج بنتائج ملموسة وعملية في هذا الصدد.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن ترحيبنا الحار بالسيد السفير إمير جونز باري، المندوب الدائم الجديد للمملكة المتحدة، وأن نتمنى له كل النجاح في أدائه لمهمته، وأن نؤكد له رغبتنا في استمرار التعاون الصادق والمخلص بين وفدينا.

أعبر عن شكرنا وتقديرنا لسعادة السفير خيرالدو مونيوز رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على هذه الإحاطة الشفوية الثانية التي قدمها وفقا لأحكام القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) وعلى المعلومات القيمة والمفصلة عن تطبيق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإجراءات المجلس ذات الصلة التي فرضتها القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢)

و ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، وأن نهنئه على العمل الممتاز الذي تقوم به اللجنة وما يبذله من جهود شخصية هو وبعثته في سبيل إنجاح أعمالها.

إن العمل الهام الذي تضطلع به هذه اللجنة يمثل حيزا هاما ورئيسيا في إطار الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، والتي يتعاظم نشاطها في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة. وهذا ما تظهره سلسلة القرارات التي اتخذها مجلسنا لمواجهة هذا التحدي الخطير الذي يتعرض له المجتمع الدولي.

إن ما أبرزه السفير مونيوز حول مدى التقدم والتحسين الذي طرأ على بعض الجوانب الهامة من عمل اللجنة يظهر بوضوح حجم الجهود التي يبذلها وأعضاء اللجنة وفريق الرصد والأمانة باتجاه تطبيق الإجراءات المفروضة بموجب قرارات مجلس الأمن. ولعله من المفيد التوقف عند بعض النقاط التي أثارها.

أولا، التقارير. مثلما استمعنا، فإن عددا لا بأس به من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد قدم تقاريره. وقد ساعدت المبادئ التوجيهية التي أقرتها اللجنة على تسهيل مهمة الدول الأعضاء في إعداد هذه التقارير، من جهة، وعلى تسهيل دراستها وتقييمها من قبل اللجنة، من جهة أخرى. وفي هذا المجال، نحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تقدم تقاريرها بعد على المبادرة بتقديم تلك التقارير بالسرعة الممكنة. وأشير إلى أن الجمهورية العربية السورية قد قدمت بشكل كامل التقارير المطلوبة منها.

ثانيا، القائمة الموحدة للجنة. أضحت القائمة بفضل الجهود المبذولة أكثر دقة من خلال زيادة المعلومات الواردة فيها وتدقيق البعض الآخر، وجعلها أكثر سهولة واستخداما بما يكفل الاستفادة من المعلومات الجديدة والإضافية.

ثالثا، فريق الرصد. إن تقارير ذلك الفريق أصبحت أكثر تركيزا وأوسع مدى، تراعي الدقة والمصداقية وتعكس بكل شفافية المعلومات التي يحصل عليها الفريق من مختلف المصادر، وخاصة الزيارات الميدانية التي يقوم بها. وانطلاقا من إيمان اللجنة بالدور الذي يقوم به هذا الفريق وتفهم حاجته للمزيد من الدعم للقيام بالمهام الملقاة عليه، بادرت اللجنة، بالتعاون مع الأمانة العامة، إلى تعزيز هذا الفريق بإضافة عدد من المستشارين لمساعدته في تحليل تقارير الدول الأعضاء المقدمة للجنة في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

رابعا، التعاون بين اللجنة ولجنة مكافحة الإرهاب.

وكانت اللجنة وفيّة للفقرة ٣ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، التي أكدت الحاجة لتحسين التعاون وزيادة تبادل المعلومات بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، والتي تُعرف باسم لجنة مكافحة الإرهاب. وقد تمخّض عن ذلك العديد من الاجتماعات والاتصالات بين رئيسي هاتين اللجنتين وفريقي الرصد والخبراء لكلا اللجنتين. وفي هذا المجال، لا بد من الإشارة إلى البيان الصحفي المشترك، الذي تم الاتفاق عليه مؤخراً بين اللجنتين، وذلك بغية تحقيق المزيد من الوضوح وإزالة أي غموض أو سوء فهم لعمل كلا اللجنتين لدى الكثير من الدول الأعضاء.

إن محاربة الإرهاب الدولي عملية شاقة، وتحتاج إلى التخطيط والتعاون المخلص بين الدول. ولا يكفي التبجّح بمقاومة الإرهاب حتى يقتنع المجتمع الدولي بأن بلداً ما يحارب الإرهاب. فهنالك الكثير من الممارسات والإجراءات التي تُرتكب بذريعة مكافحة الإرهاب، لكنها تستحق من المجتمع

الدولي كل الشجب والإدانة. ولا داعي للدخول في تفاصيل ذلك.

مما تقدم نستطيع القول إن ما تم إنجازه حتى الآن ليس بالقليل، لكن ما زال أمامنا الكثير من العمل الذي يتوجب علينا القيام به. فعملية الحصول على المعلومات ووضعها في متناول الدول الأعضاء عملية شاقة وطويلة، تستدعي تضافر جهود رئيس وأعضاء هذه اللجنة، وفريق الرصد، والأمانة، ودعم مجلس الأمن والأمم المتحدة لذلك، حتى تستطيع الوفاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، كمن سبقني من المتكلمين، بالإعراب عن ترحيبي الحار بالسفير جونز بيري، وأن أؤكد مجدداً مدى سعادتنا لرؤيته هنا. ونرجو أن يكون التعاون الجيد القائم بالفعل مع بعثته ومعه شخصياً سمة مميزة لوجوده طوال فترة عمله في مجلس الأمن.

وأود أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدتي الرئيسة على عقد هذه الجلسة وللسفير مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (لجنة القرار ١٢٦٧)، على إحاطته البالغة الموضوعية وما تضمنتها من مقترحات عملية ترمي إلى النهوض بعمل اللجنة في مجال مكافحة الإرهاب. وأثني على العمل الذي أنجزته أمانة فريق الرصد حتى الآن، لأن مساعدها لا غنى عنها لأنشطة لجنة القرار ١٢٦٧.

وقد وسع القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢)، والقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) بصفة بخاصة، نطاق التدابير الجزائية المفروضة بالفعل على الطالبان وشبكة القاعدة، بهدف إدخال مزيد من التحسينات على تنفيذها، فهما لهذا السبب مرجعان إلزاميان في مكافحة الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. وبالرغم من وجود نظام للجزاءات أوجده قرارا مجلس الأمن المذكوران، فإن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء واللجنة ذاتها مطلوب بصفة ملحّة من أجل تحقيق الأهداف المبينة في هذين القرارين.

وبالرغم من الحاجة إلى مزيد من الفعالية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن للتمكين من التصدي على نحو أكبر وأكثر فعالية للأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين في الوقت الحاضر وفي المستقبل، من دواعي سرور وفدي أن ينوه بالتقدم الكبير الذي تحقق خلال العامين الماضيين، وخاصة فيما يتعلق بتحديد الإرهاب ووقف تمويله. وتشكل عملية الإدراج في القائمة ضمن إطار لجنة القرار ١٢٦٧ أداة بالغة الأهمية لجميع الدول الأعضاء. كما تم إحراز تقدم ملحوظ في تعقب أثر المنتمين لشبكة القاعدة من الكيانات والأفراد ووقف تمويلهم. وينبغي الإشارة إلى أنه تم قطع خطوات بالغة الأهمية في الحظر المفروض على السفر بموجب قراري مجلس الأمن ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، وفي مجال حظر توريد الأسلحة كذلك.

بيد أننا يجب أن ندرك بالرغم من التقدم الذي أشرت إليه من فوري أن الجهود المبذولة لكبح تمويل شبكة القاعدة والحد من قدرها على القيام بأنشطة إرهابية أبعد ما تكون عن الانتهاء. فقد وردت في تقرير رئيس فريق الرصد إشارات محددة خطيرة للغاية إلى التدريب على أشكال من الأنشطة الإرهابية أكثر تخصصاً، وإلى استقصاء القاعدة لطرق تطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائله. وكما ذكرنا بالفعل، لدينا اقتناع بأن تحقيق المزيد من النجاح في مكافحة الإرهاب، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالقاعدة، يتطلب جهداً دولياً مستداماً، إلى جانب زيادة التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق بين الدول الأعضاء واللجنة. فالدول مطالبة، وفقاً للفقرة ٦ من منطوق القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، بتقديم تقارير مستكملة إلى اللجنة عن جميع

الخطوات المتخذة لتنفيذ التدابير المفروضة بحكم الفقرة ٤ من منطوق القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، والفقرة ٨ من منطوق القرار ١٣٣٣ (٢٠٠٠)، والفقرتين ١ و ٢ من منطوق القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢).

وكان من المسائل الهامة ذات الصلة بأعمال اللجنة منذ أحدث تقرير لرئيسها، المقدم في نيسان/أبريل الماضي، إجراء فريق الرصد تقييماً لتقارير الدول يتناول فيه استخدام الموارد والتدابير المنصوص عليها بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ومن دواعي سروري في هذا الصدد أن أقول إن وفدي قد قدم تقريره في خلال الإطار الزمني المطلوب.

وكما جاء في آخر إحاطة إعلامية قدمها رئيس اللجنة لمجلس الأمن في نيسان/أبريل، أعدت أنغولا في إطار علاقاتها مع البلدان الأخرى أنشطة متنوعة لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. وقد تم دمج الاتفاقيات الـ ١٢ لقمع تمويل الإرهاب في التشريع المحلي. ويجري الآن التصديق على هذا التشريع، الذي سيكتمل به الإطار القانوني لتعاملنا مع الإرهاب.

وعلى الرغم من أن لجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب تشتركان في هدف واحد هو مكافحة الأخطار التي تتهدد السلام والأمن الدوليين بسبب الأعمال الإرهابية، فإن أنشطة كل من اللجنتين مختلفة عن الأخرى ولكنها مكملة لها. ويثني وفدي على الجهود والمناقشات المستمرة التي تجري في إطار كلا اللجنتين عن كيفية تحسين تعاونهما في التماس التكامل بينهما، ولا سيما في تنفيذ الفقرة ٦ من منطوق القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) والقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

أخيرا، لا يمكنني أن أختتم بياني بدون الإعراب عن تقديرنا لفريق الرصد على العمل الممتاز الذي ما فتئ يقوم به. ويشاطر وفد بلادي الآراء المعرب عنها في تقرير فريق الرصد المقدم في حزيران/يونيه، ويؤكد في الوقت ذاته أن المساعدة الفنية التي ستُقدم إلى الدول التي لا تملك الموارد للتنفيذ الكامل للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) ينبغي أن تكون من الأولويات الرئيسية لعمل اللجنة وكذلك فريق الرصد.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشارك المتكلمين السابقين في الترحيب بالسفير السير إيمير جونز باري، الممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة، وأن أؤكد له رغبتنا الخالصة في التعاون معه.

وأود أيضا الإعراب للسفير ايرالدو مونيوز ممثل شيلي، ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، عن تقدير وفد بلادي لعرضه المفصل بشأن الاستعراض الفصلي للعمل الذي قامت به اللجنة وفريق الرصد التابع لها، وكذلك بشأن برنامج العمل المقبل. وأخيرا، أود الإعراب عن امتناننا لأعضاء فريق الرصد على صدق عزيمتهم في تنفيذ ولايتهم وعلى النتائج المتميزة التي حققوها.

وتمثل هذه الجلسة فرصة أخرى لتقييم ما أحرزناه من تقدم في تنفيذ التدابير التي فرضها مجلس الأمن على القاعدة وطالبان والكيانات والأشخاص المرتبطين بهما. ولست بحاجة إلى التذكير بأن تلك التدابير تشمل تجميد الأصول المالية والاقتصادية والحظر على السفر والأسلحة.

ويرحب وفد بلادي بالنجاح الملحوظ المحرز في مكافحة القاعدة منذ نيسان/أبريل الماضي. ويشمل ذلك النجاح القبض على بعض كبار زعمائها، وإنشاء وسائل وآليات جديدة للانقضاض على القاعدة المالية للشبكة، وتحسين القائمة الموحدة، وتقديم دول أعضاء معينة لتقاريرها عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ومن الواضح أن إلقاء القبض على بعض الأعضاء الأساسيين في فريق القيادة التابع لأسامة بن لادن قد أضعف

القدرة العملية للقاعدة وسمح بالحصول على معلومات مفيدة عن طريقة عملها. ولكن، ينبغي ألا تدفعنا تلك الحقائق إلى نسيان أن الشبكة ما زالت تملك موارد كافية لإعادة بناء نفسها ثم شن هجمات موجهة ومدمرة. وتذّكرنا بذلك هجمات الدار البيضاء والرياض، ضمن أمور أخرى، إن كنا بحاجة إلى التذكير.

إن اعتماد عدد من الدول الأعضاء لقوانين وقواعد وإجراءات للتعرف على أنظمة تمويل القاعدة ومكافحتها بشكل أكثر فعالية يمثل تقدما كبيرا، وذلك في الأساس بفضل اليقظة الأكبر للحكومات والمؤسسات المصرفية وغيرها من المؤسسات المالية، وكذلك التطوير التدريجي لشبكة أفضل للمعلومات وتبادلها. وتلك العملية جديرة بأن تُعزز.

ورغم هذا النجاح النسبي، يرى وفد بلادي أنه لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير للقضاء على خطوط إمداد القاعدة. فبالإضافة إلى أن عددا من مصادر تمويلها لم تُعرف بعد، لا شك في أن تلك المنظمة تستخدم على نحو متزايد آليات غير رسمية، مثل الحوالات وأنواع أخرى مماثلة من وسائل الدفع، لجعل عملياتها أكثر انتشارا. وهذا بالتأكيد ما يفسر تمكن القاعدة دائما من تنفيذ سياستها الخاصة بتلقين عقيدتها والتجنيد والانتشار للقيام بعمليات إرهابية في مختلف أنحاء العالم.

ولمعالجة هذه الحالة، نناشد جميع الدول الأعضاء التوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وتصدق عليها، ومضاعفة جهودها للتعرف على أصول مانحي القاعدة والمتعاطفين معها وتجميدها، وتنفيذ التدابير اللازمة لمكافحة غسل الأموال.

إن الاتجار الدولي بالمخدرات مصدر كبير آخر لتمويل أنشطة القاعدة، جلب للقاعدة، وفقا لتقرير فريق الرصد، أكثر من ٦ بليون دولار عام ٢٠٠٢. وقد ثبت أيضا أن القاعدة تستخدم التهريب والاتجار بالموارد المعدنية من مناطق الصراع لزيادة أصولها المالية. وإننا جميعا بحاجة إلى مكافحة تلك المظاهر بجدية إذا أردنا المساعدة في تخفيف منابع إمدادات هذه الشبكة.

ومع أن القواعد المتعلقة بحظر السفر معروفة لدى جميع الدول الأعضاء إلا أن التجربة تُظهر أن استخدام القائمة الموحدة للأمم المتحدة ما زال يمثل عددا من المشكلات. ولذا نرى ضرورة جعلها أكثر دقة وإتمامها واستكمالها. وتحقيقا لهذا الغرض، يرى وفد بلادي – وكما شددنا أيضا في تقرير فريق الرصد، أنه ينبغي إضافة الحد الأدنى من بيانات تعريف الهوية، وينبغي إيلاء اهتمام أكبر لتقديم الأسماء وينبغي تغيير موقع الألقاب في الأسماء التي ترد في الجزء المعني بطالبان. ونعتقد أن المعلومات التي وعدت السلطة الانتقالية الأفغانية بتقديمها ستكون مفيدة جدا. كذلك، بغية توسيع القائمة، نحث الدول الأعضاء على إرسال أسماء الأشخاص أو الكيانات المجندة أو المدربة لأغراض إرهابية.

ويود وفد بلادي التذكير بأن الهدف من الحظر على السفر تقييد حركة أعضاء القاعدة والطالبان والأفراد المرتبطين بهم. ولكن علينا أن نعترف بأن الأفراد المرتبطين ما زالوا قادرين على التحرك ويواصلون، رغم كل شيء، الاستعداد لتنفيذ أعمال إرهابية في عدد من البلدان، وفي أحيان كثيرة مستخدمين هويات منتحلة. ولكي ننهي ذلك الوضع، يجب على الدول الأعضاء أن تزيد من تبادل المعلومات وتعتمد تقنيات جديدة للتعرف بسهولة على هؤلاء الأفراد ومنع أنشطتهم. إن النظام العالمي لتعريف الهوية الذي يشمل بيانات القياس البيولوجي في وثائق السفر، والذي اعتمدته المنظمة الدولية للطيران المدني مؤخرا، يمثل ابتكارا ينبغي استخدامه في شتى أنحاء العالم.

ويلاحظ وفد بلادي أنه، منذ اعتماد حظر الأسلحة وتنفيذه، لم تُبلّغ اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بأية محاولات لانتهاك الحظر أو الالتفاف عليه من جانب أفراد أو كيانات ذكرتهم قرارات مجلس الأمن. وتشير الحقائق على أرض الواقع إلى أن القاعدة والطالبان والمرتبطين بهما يملكون شبكات جيدة التنظيم للحصول على أسلحة ومتفجرات عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك. والدليل على ذلك، على سبيل المثال، تكثيف الهجمات المهلكة على قوات التحالف في أفغانستان.

وبالنسبة لنا، فإن أفضل سبيل لإنهاء ذلك الإمداد غير المشروع والضار هو تحسين تنسيق جهود المجتمع الدولي لزيادة المراقبة على الحدود الدولية. علاوة على ذلك، ينبغي عدم تجاهل التهديد الذي تشكله قدرة القاعدة على اقتناء واستعمال أسلحة الدمار الشامل. فينبغي اتخاذ إجراء خاص لتعزيز السيطرة على نظام السلامة النووية، وكذلك تعزيز التشريعات المتعلقة بصنع وتكديس واستعمال الأسلحة البيولوجية والكيميائية.

وفي الختام، يود وفد بلادي التأكيد على أهمية تعزيز علاقة العمل بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، اللتين ينبغي لتكامليتهما، التي أشار إليها السفير مونيوز، أن تعطي زخما لكفاحنا المشترك ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونود التذكير بأنه، رغم الجهود الطيبة المبذولة، المجتمع الدولي ليس بمنأى حتى الآن عن الهجمات المهلكة من القاعدة والطالبان والمرتبطين بهما. ويجب أخذ هذا الوضع بجدية، لأنهم، من خلال وسائلهم المؤذية واستخدامهم لأيديولوجية خطيرة يروجون لها، فقد عقدوا العزم على ألا يقفوا عند حد. وباستغلال نقاط ضعف النظام، فهم ما زالوا قادرين على تنظيم العمليات التي تؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالسلم والأمن الدوليين.

إن السلاح الفعال الوحيد في هذه الظروف يتمثل في الجهد الدولي المستمر، والتعاون المتزايد على كل المستويات، وتبادل أفضل للمعلومات وتنسيق أكبر لأعمالنا. ونحن على يقين من أن بعثة مجلس الأمن التي سيتم إرسالها إلى أفغانستان وباكستان ما بين ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر – والتي تم الاتفاق بشأن ولايتها – ستكون فرصة لتحسين استراتيجيتنا لبلوغ ذلك الهدف.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية أن أشارك المتكلمين السابقين الترحيب الحار بالسفير السير إمير جونز باري، حتى أثناء هذه الفترة المؤقتة للعضوية غير الدائمة. لقد كنا أصدقاء وزملاء فترة طويلة، وعملنا معا في إطار الاتحاد الأوروبي. وإنني أتطلع كذلك إلى العمل بشكل وثيق جدا معه في إطار مجلس الأمن.

يود وفدي أن يتقدم بالشكر لرئيس اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، السفير مونيوز، على تقريره الأول الشامل جدا والمقنع، الذي ندعمه بالكامل.

بينما يستمر الإرهاب في حصد حياة الكثيرين من الأبرياء، فإن نظام جزاءات الأمم المتحدة الذي يستهدف أعضاء أو شركاء القاعدة وطالبان يبقى أداة رئيسية لمكافحة هذا الوباء العالمي. وكما أشار السفير مونيوز، فإن المسؤولية الرئيسية عن نجاح تلك الجزاءات تقع على عاتق الدول الأعضاء. ولهذا فمن المناسب أن يكون النقاش، حول هذه القضية الرئيسية مفتوحا للمرة الأولى، لكل الدول الأعضاء. ومن وجهة نظر وفدي، ينبغي أن يصبح ذلك ممارسة منتظمة.

وستواصل بلادي تقديم المساعدة لتعزيز مصداقية وفعالية العقوبات الهادفة، كما فعلت في الماضي. وقد ساهمت ألمانيا في تحسين القائمة الموحدة للأفراد المستهدفين

والكيانات المستهدفة وكذلك قوائم المراقبة ذات الصلة ونظام المعلومات العابرة للحدود. وقدمنا تقارير ومعلومات إضافية للجنة حسب الاقتضاء، ونتعاون بشكل وثيق مع سلطات إنفاذ القانون والقضاء والأمن في جميع أنحاء العالم.

حوارنا مع خبراء الأمم المتحدة، بما في ذلك مع رئيس فريق الرصد، السيد شاندلر، كان وثيقا جدا. ونرحب بنية السفير مونيوز المعلنة زيارة عدد من البلدان، ويسعدنا أن نجدد دعوتنا له لإدراج ألمانيا في خطة رحلته.

من مصادر المصداقية الرئيسية لنظام الجزاءات هو حقيقة أنه يستهدف أفرادا معينين أو كيانات معينة على أساس قائمة موحدة. لكننا نعتقد أنه يجب تطوير معايير واضحة تحدد الظروف الموضوعية التي ينبغي من خلالها إضافة فرد أو كيان ما لتلك القائمة. وهذه المعايير ستكون مفيدة لتسيير عمل اللجنة. وربما سيكون من اللازم علينا مناقشة مختلف الممارسات الوطنية، والأفضل أن نتوصل إلى أسلوب يحظى بقبول واسع تقدم فيه طلبات بإدراج حالات في القوائم لأعضاء اللجنة للنظر فيها.

وقضية مفتوحة أخرى تتعلق بإسقاط الأفراد أو الكيانات من القائمة. وفي رأينا، يتعين علينا النظر في إمكانية الأخذ ببعض العناصر الرئيسية من الإجراءات الأصولية ليتسنى لمجلس الأمن تطبيقها بعد إجراء التغييرات الضرورية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون هناك مجال لإمكانية أن يعرض فرد مستهدف قضيته على اللجنة للنظر فيها.

ونحن على يقين من أن هذه القضايا المفتوحة يمكن ويجب حلها بهدف تجنب إدراج الأفراد الأبرياء أو إسقاط أسمائهم منها. وهذا لن يضعف نظام الجزاءات، بل سيقويه بتعزيز مصداقيته. وحقيقة أن القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) المتخذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ يضع معايير موضوعية لمنح استثناءات معينة لنظام الجزاءات إنما تبين أن التنقيح الملائم للتدابير أمر ممكن.

تؤيد ألمانيا البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي وتقييمها لموضوع اليوم.

في الختام، أود أن أشكر السفير مونيوز وفريقه المقتدر في بعثة شيلي، وكذلك فريق الرصد والأمانة العامة، لجهودهم المتميزة في تحسين أداة الأمم المتحدة الأساسية في المعركة ضد الإرهاب بشكل منتظم.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية، يشارك وفد فرنسا بطبيعة الحال في كلمات الترحيب التي وجهتها السيدة الرئيسية قبل لحظات إلى الممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة. وبدوري، أود أن أتقدم بالشكر إلى رئيس اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، السفير مونيوز، على إحاطته الإعلامية المفصلة جدا، التي أعدت بتعاون وثيق مع أعضاء اللجنة.

سيدلي في ما بعد ممثل إيطاليا الدائم ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد فرنسا ذلك البيان تأييدا تاما. وعليه، فإنني أود إبراز ثلاثة نقاط.

أولا، ما فتئنا نحقق بثبات نجاحا في الحملة ضد القاعدة. لقد تم تفكيك الشبكات، وتم تقليص قدرات القاعدة على إيقاع الضرر. ولكن، كما أكد العديد من المتكلمين، أظهرت تلك المنظمة قدرتها على إعادة البناء، فالتهديد يستمر. ولذلك، لا يمكننا أن نتهاون في جهودنا. بل على العكس، يتعين علينا زيادتها وتكثيفها.

ثانيا، في هذا السياق، نرحب بالتحسينات الجديدة في عمل لجنة ١٢٦٧، وعلى وجه الخصوص في ما يتعلق بالشفافية والتنسيق مع لجنة مكافحة الإرهاب. ونلاحظ

أيضا مع الرضى التعيين القريب لثلاثة خبراء شباب سيدعمون عمل فريق الرصد بضعة أشهر.

أخيرا، لن تكون هذه الجهود فعالة بالكامل إن لم تتعاون جميع الدول الأعضاء مع اللجنة تعاونا تاما، كما هو مطلوب منها بموجب قرارات مجلس الأمن. ويجب على الدول التي لم تقدم تقارير حتى الآن أن تفعل ذلك فورا. وعلاوة على ذلك، يجب إحراز التقدم في جودة ومحتوى التقارير المقدمة إلى اللجنة، وخصوصا في ما يتعلق باعتماد تدابير وطنية في محاربة القاعدة، كما قال السفير مونيوز وأحسن القول.

إن ويلات الإرهاب تهددنا جميعا، ولا توجد دولة مستثناة. ونرى أنها بمواصلة العمل معا وبعزيمة سنكون قادرين على وضع حد للإرهاب، ولدينا كل الثقة في رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): مثل الوفود الأخرى، نحن أيضا سعداء أن نرحب بالممثل الدائم الجديد للمملكة المتحدة، السفير السير إمير جونز باري. ونود أن نقدم الشكر لرئيس اللجنة، السفير مونيوز، على تقريره نصف السنوي المقدم عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، بخصوص العمل الذي أنجزته اللجنة وفريق الرصد فيما يتعلق بالجزاءات ضد طالبان والقاعدة.

تعرف روسيا عن التجربة الخطر الذي يشكله الإرهاب ومدى صعوبة محاربة هذا البلاء. والسلسلة الأخيرة للأعمال الإرهابية في روسيا وعدد من الدول الأخرى تبين مرة أخرى بوضوح أن الإرهاب لا يعرف حدودا وأننا يتعين علينا مكافحة الإرهاب سويا.

ونشيد بالجهد العملي الذي أنجزته اللجنة في وضع وتحديث قائمة الجزاءات المتعلقة بالأفراد والمنظمات المتورطة في نشاطات إرهابية. والإضافات المستمرة إلى هذه القائمة تدل على اتساق التدابير التي وضعتها اللجنة إزاء الأشخاص المتورطين في الإرهاب. والخطوات المتخذة لوضع هذه القائمة تمثل وسيلة هامة للتعامل مع الإرهاب، وأيديولوجياته ومن يمدونه بالمال، الذين يحاولون التهرب من المساءلة.

ستواصل روسيا، من جانبها، توفير المعلومات في الوقت المناسب للجنة عن الأشخاص الذين يشتبه في أن تكون لهم علاقات بالقاعدة وطالبان. ونحن نعتقد أن هذه القائمة وثيقة إلزامية للدول الأعضاء بالأمم المتحدة، التي يجب أن تتخذ خطوات، وفقا للقائمة، لترحيل أولئك الأشخاص من أراضيها.

وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتنفيذ الكامل في الوقت المناسب للفقرة ٦ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وينبغي أن تصبح تقارير الدول بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ متطلبات جزاءات المجلس الأساس لتحليل جاد، بهدف استرعاء نظر اللجنة إلى المشاكل العملية القائمة في أداء أنظمة الجزاءات.

وفي هذا السياق، نلاحظ أهمية توجيه نداء إلى الدول الأعضاء التي لم تقدم تقاريرها بعد بأن تفعل ذلك بأسرع وقت ممكن. ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء ما سمعناه من أن عددا كبيرا من الدول التي يفترض أن شبكة القاعدة تعمل على أراضيها لم تقدم تقاريرها بعد، على النحو الذي يتطلبه القرار. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك تعاون أوثق بين اللجنة ولجنة مكافحة الإرهاب التي أنشأها مجلس الأمن.

ونحن نثني على العمل الذي يقوم به فريق الرصد، برئاسة السفير شاندلر. ونتطلع إلى التوصل إلى نتيجة عملية محددة للزيارات الإقليمية المكثفة التي يخطط لها رئيس الفريق بغية إلقاء الضوء على الحالة في الميدان، وتجميع وتحليل المعلومات عن أنشطة طالبان والقاعدة، وتقديم المساعدة الاستشارية الضرورية إلى البلدان التي تطلبها.

ونتشاطر القلق الذي ذكره السفير مونيوز فيما يتعلق بالتهديد المتزايد الذي يفرضه قمريب المخدرات من أفغانستان وصلته المباشرة بتمويل العمليات الإرهابية. ونؤيد تأييدا قويا الجهود الملموسة المتزايدة التي يبذلها المجتمع الدولي في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق التعاون المتزايد مع البلدان المجاورة لأفغانستان لإنشاء آليات فعالة لمنع تدفق المخدرات من ذلك البلد.

وتؤيد روسيا الجهود المكثفة التي يبذلها أعضاء مجلس الأمن في سياق اللجنة. ونحن واثقون بأنه سيكون من الممكن في الأشهر الستة المقبلة إعداد تحليل مفصل بشأن أساس تقارير الدول فيما يخص الوفاء بمتطلبات القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) ووضع توصيات عملية لمكافحة الإرهاب.

إننا نعتبر اجتماع المجلس اليوم، كما هو الحال بالنسبة للاجتماع الذي عقد منذ أسبوع بشأن تقرير رئيس لجنة مكافحة الإرهاب توكيدا حقيقيا على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الجهود من أجل بناء جبهة عالمية حقيقية لمكافحة الإرهاب، مع اضطلاع الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها بدور تنسيقي.

أود أن أذكر أن اجتماعا هاما آخر يعقد اليوم في الأمم المتحدة ألا وهو: اجتماع بين قادة الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية، يركز أيضا على مكافحة الإرهاب. ونحن نتفق على أن هناك حاجة أكبر إلى استخدام إمكانيات المنظمات الإقليمية في حل المسائل التي تجري مناقشتها اليوم في مجلس الأمن.

وينوي الاتحاد الروسي أن يواصل بنشاط تعزيز فعالية أنشطة اللجنة حتى تحقق المزيد من النجاح في الكفاح ضد الإرهاب.

السيد أغيلار سينسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أود بالنيابة عن وفد بلدي أن أشكر السفير هيرالدو مونيوز على إحاطته، وأن أهنئه على الأسلوب الفعال جدا المتسم بسرعة الإنجاز الذي يعالج به عمل اللجنة، مواصلا العمل الذي قام به وفد بلده منذ بداية هذا العام، وعاملا على ضمان الوفاء بالالتزامات التي أناطها مجلس الأمن إلى اللجنة بمقتضى القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

نود أيضا أن نشكركم أنتم ورئاسة مجلس الأمن لمبادرتكم بعقد هذا الاجتماع المفتوح، الأمر الذي مكننا من أن نناقش مع مجتمع الأمم – أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في مجموعه – المهام المختلفة التي يتطلبها الكفاح ضد الإرهاب.

إن مكافحة الإرهاب أولوية أساسية بالنسبة لبلدي، لأسباب عديدة متنوعة. فموقعنا الجغرافي، والروابط في داخل اقتصادنا، وعملية عولميتنا، كلها تجعلنا ندرك ضعفنا وضعف الدول بشكل عام فيما يخص الأساليب والنظم التي يستخدمها الإرهابيون الدوليون، وعلى وجه الخصوص القاعدة والمرتبطون بها، في أنشطتهم.

لهذه الأسباب، اتخذ بلدي عددا من التدابير لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ولتوسيع نطاق تعاونه الدولي في مجال تحديد الأموال والكيانات الإرهابية التي قد ترغب في استعمال آليات المكسيك المالية أو أراضيها لارتكاب أعمال إرهابية، أو استعمال أراضيها للقيام بذلك في دول أخرى. ونحن لا نزال حريصين كل الحرص لمنع هذا من أن يحدث، وأساس هذا الجهد هو التعاون الدولي.

وفي رأينا أنه لكي ينجح الكفاح ضد الإرهاب، يجب أن يدعمه تبادل للمعلومات بين الدول وتعزيز الثقة بين المؤسسات القضائية والمؤسسات المسؤولة عن المحاكمة عن ارتكاب الجرائم وعن منع وقوعها في بلداننا. وما سيجعلنا فعالين حقا في كفاحنا ضد الإرهاب الثقة المتبادلة وتبادل

المعلومات؛ والاستعداد للتعاون؛ والرغبة في تنسيق جهودنا؛ وانفتاحنا لنتعلم من تجارب الجميع.

وبالنظر إلى طبيعة هذه الظاهرة، أي اعتداء إرهابي، أيا كان موقعه، اعتداء على المجتمع الدولي بأسره. ولهذا يجب علينا جميعا أن نتحمل نفس المستوى من المسؤولية في أنشطتنا للتعاون الدولي.

ولا يمكن جلب أعضاء القاعدة وطالبان للعدالة إلا بتضافر جهود المجتمع الدولي.

وفي سياق تلك الجهود، فإن لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن عمل اللجنة يجري في إطار من الشفافية، مما ييسر تبادل المعلومات والاستخبارات في مكافحة تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

وفي الأشهر الأخيرة، واصلت اللجنة العمل على بناء الثقة بين الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار، نود أن نبرز اعتماد المبادئ التوجيهية لتداول المعلومات الإضافية المتصلة بالأشخاص والكيانات المعنية في القائمة الموحدة. وتثق المكسيك بأن هذه التدابير ستشجع على تدفق أوسع وأكثر ثقة للمعلومات، مما يسمح للجنة باقتراح آليات أفضل لتطبيق الجزاءات على الأشخاص والكيانات المحددة في القائمة الموحدة.

وتود المكسيك أيضا أن تؤكد أهمية العمل الذي يقوم به فريق الرصد وأن تشيد به على الجهود التي يبذلها والاحتراف المهني الذي يظهره. وفي آخر تقاريره، ذكّرنا فريق الرصد بالخطر الداهم والشديد الذي يمثله تنظيم القاعدة على السلام والأمن الدوليين كما حذرنا من قدرته على التكيف، والتطور الذي مر به والخطر الذي ما زال يمثله. وينبغي أن يقودنا هذا إلى المزيد من الفعالية وإلى أن نكون أكثر يقظة. وعلى نفس المنوال، يذكّر الفريق بأنه ما زالت لدى تنظيم القاعدة أموال تحت تصرفه. ومن المهم هنا، التأكيد بصورة خاصة على تعليقات السفير هيرالدو منيوس فيما يتعلق بحقيقة أن هناك مؤشرات على أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات الناشئ في أفغانستان ما زال مصدرا لتمويل الأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة.

ويود وفدي أيضا أن يهنئ فريق الرصد على إسهامه في تحسين جودة القائمة الموحدة على وجه العموم وعلى التحصل على المعلومات ذات الصلة بتحسين قائمة حركة طالبان. وفي هذا الصدد، نود كذلك أن نشكر حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان على ما يقدمانه من دعم.

إن تقارير فريق الرصد دائما عالية الجودة. ويحدونا الأمل في أن يستمر مجلس الأمن في تلقي تلك التقارير الممتازة، إذ أنه سيكون تحت تصرف الفريق الآن المزيد من الموظفين المكرسين لتحليل المعلومات.

ويسترعي تقرير فريق الرصد انتباهنا إلى حقيقة أن نتائج الممارسة التي يقتضي وفقها من البلدان أن تقدم تقارير وطنية عجزت عن الوفاء بالتوقعات وأن الصورة التي تقدمها هذه التقارير ما زالت ناقصة، كما بيّن الفريق.

وفي هذا الصدد، يجب على مجلس الأمن أن يضاعف جهوده لضمان امتثال جميع الدول لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، علينا أيضا أن نسلم بأنه، فيما يتعلق بالتقارير الوطنية، يمكن تحسين أساليب عمل اللجنة. وينبغي أن يكون هناك تعاون أفضل وأوثق بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومن شأن ذلك أن يمنع الازدواج البيروقراطي في تقاريرهما – مما يثبط الدول من تقديم التعاون الضروري – وييسر النهج التكاملي بين اللجنتين اللتين تعتمدان على الدعم الذي تقدمه الدول في تنفيذ الالتزامات الخاصة بكل منهما.

إن مكافحة تنظيم القاعدة التزام تلتزم به جميع الدول الأعضاء. ونحن نتفهم أنه لن يكون مكافحة قصيرة أو مبكرة. وسيقتضي إلحاق الهزيمة بأسباب التطرف التي تعزز الإرهاب التعاون في كثير من المجالات على الصعيد الدولي.

وأود أيضا أن أبين أن مكافحة الإرهاب تعرضنا بصورة واضحة لعدد من الصعوبات. ويقدم تقرير فريق الرصد تفاصيل عن المشاكل المرتبطة بحل تلك الصعوبات. وتشمل هذه المشاكل خطر توريط أشخاص أبرياء - بسبب وجود أخطاء في معالجة الأسماء - أو اتخاذ خطوات ضد أشخاص غير مسؤولين عن الأنشطة الإرهابية. وهناك أيضا خطر تقييد حرية وسيولة المعاملات المالية والمصرفية. وليس أقل شدة الخطر على المنظمات غير الحكومية الخيرية الشرعية، التي قد تتأثر بالتدابير التي قد نضطر إلى اتخاذها.

ويجب أن تقدر اللجنة ومجلس الأمن كل هذه المخاطر. وأكثر الأدوات فعالية تحت تصرفنا في هذا الصدد هي المعلومات والقدرة على إجراء تحليل دقيق لكل من التدابير المتخذة. وفي ذلك الصدد، فإن عمل فريق الرصد جوهري. ففريق الرصد هو الذي يبين لنا المجالات التي تحتاج إلى المزيد من العمل والمخاطر التي يجب أن نتفاداها، بالإضافة إلى الآليات التي يمكن أن نستخدمها بغية تقليل الأخطار المتأصلة في هذه المهمة، ألا وهي مهمة مكافحة الإرهاب الصعبة لكنها ضرورية. وسيكون التعاون الأفضل وتبادل المعلومات أمرين جوهريين إذا أردنا أن نتفادى تلك المخاطر.

وفي هذا الإطار، من المهم جدا ملاحظة الصلة الوثيقة بين مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة، فالإرهاب يستفيد من شبكات الجريمة المنظمة ويستخدم كثيرا من الأساليب والتقنيات التي تمكن تلك الشبكات من الإفلات من العدالة كما أنه يستغل النظام المالي والمصرفي لغسل الأموال. ولذلك يجب علينا أن نكافح الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والفساد بالإضافة إلى الإرهاب، بصورة مشتركة ومنسقة.

وأخيرا، مما لا يقل أهمية جهود مراقبة الاتجار بالأسلحة. فمن الجوهري أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة بكل الوسائل المتاحة له، لأن توافر تلك الأسلحة يمنح الإرهابيين ميزة يستغلونها دائما.

السيد نيغاروبوني (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود، بدوري، أن أرحب بالسفير منيوس بصفته الجديدة رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) المتعلقة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان. وتقدر الولايات المتحدة إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن العمل الهام للجنة للنصف الأول من هذا العام.

إن السفير منيوس على صواب في تأكيد الخطر البالغ الذي ما زال تنظيم القاعدة يمثله عبر الحدود. وتخدم أنشطته الإرهابية في عام ٢٠٠٣ بوصفها تذكرة استراتيجية بأن عملنا في مكافحة الإرهاب لم ينته بعد. وتبين الهجمات التي وقعت في مختلف أنحاء العالم البعد العالمي الحقيقي لشبكة تنظيم القاعدة. كما أنها تذكرنا بأننا لا يمكن منع وقوع الهجمات في المستقبل إلا من خلال التعاون الدولي. ولا يمكن لدولة واحدة أن تكافح خطر تنظيم القاعدة بمفردها؛ فالشراكة أمر جوهري.

وترى الولايات المتحدة أن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) جزء محوري من جهود المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب. ووكدت تعليقات وزير الخارجية كولن باول أثناء الاجتماع الوزاري بشأن الإرهاب المعقود في ٢٠ كانون الثاني/يناير تلك النقطة بوضوح عندما رحب باعتماد المجلس بالإجماع القرار ١٤٥٥(٢٠٠٣) الذي شدد

الجزاءات المحددة الهدف وغير محددة الأجل على حد سواء. وقال وزير الخارجية آنئذ، وقوله يستحق التكرار الآن:

”وما كان يتسنى للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة أقوى على تصميمه على سحق الإرهاب“. (S/PV.4688، ص ٢٥)

يجب علينا أن نحافظ على الزخم.

إن تجميد أموال وممتلكات الإرهابيين يظل أولوية عليا لحكومة الولايات المتحدة. فما يقرب من ١٣٥ مليون دولار أمريكي من أموال الإرهابيين جمدت في شتى أنحاء العالم منذ أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ المأساوية. ولئن كان ذلك المبلغ كبيرا، فإننا نقدر أنه يمكن إنجاز أكثر من ذلك لكشف وتعقب وتجميد أموال الإرهابيين. واستمرار النجاح في تعقب آثار التمويل الإرهابي يتطلب اليقظة على صعيد العالم كله. غير أننا نلاحظ أن ٣٩ دولة عضوا لم تقر تشريعات محلية تجيز تجميد الأموال المرتبطة بالإرهاب. إن الولايات المتحدة تحث تلك الدول على سن القوانين الملائمة تمشيا مع توقعات مجلس الأمن. وإن وضع الضوابط على الترتيبات غير الرسمية لتحويل الأموال، مثل ”الحوالة“ تقتضي أيضا اهتماما أوثق من جانب المجلس.

التقارير المطلوبة بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) تشكل جزءا حاسم الأهمية من أعمال اللجنة. ونشعر بخيبة أمل من أن عدد الدول التي لم تنتهز الفرصة لنقل المعلومات الجوهرية لتحسين نظام الجزاءات لم يزدد. وفي ضوء عظم تهديد القاعدة فإن نسبة ٣٠ في المائة ليست كافية وهذا يخل بقدرة اللجنة على أداء عملها. إننا نحث اللجنة على استحصال المعلومات من الدول عند الضرورة. وإن النجاحات التي تحققها الدول والتحديات التي تواجهها يجب معالجتها عن طريق فحص أدق لتلك التقارير. وعند حدوث فجوات في القدرة، يجب علينا أن نجد طرقا أفضل لمعالجتها.

أعمال اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في ما تبقى من عام ٢٠٠٣ ستسفر عن تقييم قاطع لتنفيذ الدول الأعضاء لنظام الجزاءات الحاسم ذاك. وعملية التقييم لن تكون عملية روتينية رتيبة. فنحن نتوقع أن نقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ تقييما مكتوبا يتضمن تحليلا متينا وطائفة متنوعة من التوصيات ينظر فيها المجلس، بما في ذلك توصيات بشأن موضوعي ”الحوالة“ والجمعيات الخيرية، وهما موضوعان هامان حددهما فريق الرصد. ورحلة السفير مونيوز المقررة في تشرين الأول/أكتوبر ستلقي الضوء على ما تبقى من عمل اللجنة وتثري تقييم نهاية السنة الذي سيرفعه إلى المجلس، فضلا عن أنها ستبعث بإشارة سياسية إلى العواصم المهمة. ويجب عليه، كرئيس للجنة، وعلينا، كمجلس، ألا نتردد في طرح الأسئلة الصعبة. فالولايات المتحدة تؤمن بأن توقعات الدول الأعضاء من أنشطة مكافحة الإرهاب يجب أن تظل طموحة. ويمكننا ويجب علينا جميعا أن نقوي الجهود الرامية إلى التصدي للتحدي الذي تفرضه القاعدة.

ونشجع بقوة الدول الراغبة والقادرة على فعل المزيد، بما في ذلك حكومتي. وعلى سبيل المثال، بوسع الولايات المتحدة أن تفعل المزيد في عدد من المجالات. فما زلنا نتعلم أشياء جديدة عن كيفية تحسين ردنا على التهديدات على حدودنا وفي أجوائنا وعبر أراضينا. ووزارة أمن الوطن الجديدة استثمرت موارد كبيرة في رصد تدفق المعلومات وتحرك الأفراد المستهدفين من وإلى بلادنا. والشواغل ما زالت تراودنا بشأن الوضع في موانئنا، المجال الذي ندرك أننا نعاني فيه من ضعف والذي كرس الكونغرس الوقت للتحقيق فيه. وندرك أيضا أن التنسيق مع جيراننا الجغرافيين – كندا والمكسيك – يجب أن يستكمل بتعاون دولي متين يتجاوز حدود وطننا الطبيعية.

وتظل الولايات المتحدة ملتزمة بقوة بمساعدة الدول الراغبة في إحراز نجاحات أعظم في مكافحة الإرهاب. وزيادة المساعدة وبناء القدرة تمثل العنصر الحاسم في هذا الجهد. وعمل لجنة مكافحة الإرهاب في إقران القدرات المتاحة بالحاجات المعلنة يمثل خطوة حاسمة في هذا الصدد. ونشدد أيضا على أن الدول غير الراغبة في تنفيذ واجباتها، أيا كان السبب، يجب تشجيعها، والضغط عليها عند الضرورة، حتى تفعل المزيد. فالمجتمع الدولي لا يسعه أن يسمح لبعض العنيدين بأن يصبحوا حلقة وصل ضعيفة تقوض جهودنا الجماعية في مكافحة الإرهاب.

ونرحب بالنتائج المحرزة حتى الآن من قبل اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ونؤيد الإبقاء على نهجها الصلب في مكافحة الإرهاب تحت الزعامة القديرة للسفير مونيوز. المهمة كبيرة، بل إنها من أهم مهام الأمم المتحدة الطويلة الأمد. والقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) قرار حافل بالمطاليب. والتوقعات التي برزت من اعتماده فريدة من عدة نواح، وهي تتطلب استثمارا كبيرا في الوقت من قبل اللجنة ومن قسم الجزاءات بالأمانة العامة – ومن السفير مونيوز والبعثة الشيلية بصورة خاصة. إننا نقدر اضطلاعهم بذلك العمل الشاق.

التنفيذ المحسن للجزاءات – المتيسر بيقظة مجلس الأمن والاستجابة الأقوى من الدول الأعضاء – سيبعث برسالة صحيحة إلى جميع الحكومات ستسفر بدورها عن تنفيذ أفضل. وإن النجاح في الرد على تهديد القاعدة – تهديد فتاك لنا جميعا – لا يتطلب أقل من ذلك.

السيد بلنغا – إبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أهنئ السفير هيرالدو مونيوز، سفير شيلي، رئيس اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، على الإحاطة الإعلامية الممتازة المفصلة جدا التي وافانا بها ببلاغة رائعة. وأود أن أرحب أيضا بحضور السيد مايكل شاندلر، رئيس فريق الرصد، وكذلك بسائر أعضاء فريقه، في هذه الجلسة، فقد اضطلعوا بمهارة وتفان بالمهام المناطة بهم. وأود أيضا أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة أنشطة اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ أضفى رئيس وزراء اسبانيا شرفا على المجلس بحضوره الاجتماع المفتوح المكرس لنفس الموضوع الذي نناقشه اليوم، أي، تهديدات السلم والأمن الدوليين الناجمة عن الأعمال الإرهابية. حينئذ، وجهت التهنئة إلى اسبانيا على صمودها. ونوهت أيضا بتجربتها الطويلة مع الإرهاب والتزامها بمكافحته. ذلك الالتزام يعترف به الجميع ويقدرونه. والرئاسة الاسبانية للمجلس أثبتت هذا الشهر صحة ما قلته آنئذ. والواقع أنه منذ مناقشة الأسبوع الماضي المفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب، عندما نظرنا في تقرير لجنة مكافحة الإرهاب، ذكر رئيس المجلس أنه خطط لعقد جلسة مفتوحة تعقد اليوم عن نفس الموضوع وفي سياق النظر في تقرير اللجنة المنشأة بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) التي يترأسها باقتدار صديقي السفير مونيوز.

وتوقيت هذين الحدثين لم يكن صدفة؛ فوفدي يؤمن بأنه برهان على رغبة الرئيس في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الطبيعة والخطورة المتواصلة لشرور الإرهاب. ويبرهن أيضا على الصلة الوثيقة التي تربط بين اللجنتين المنشأتين بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٧٣ (٢٠٠١). والحقيقة أنني رحبت في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ بالتعاون الذي توطد بين اللجنتين. وقلت أيضا إنني أردت أن أرى التعاون ذاك يتوسع ويتمخض عن تجميع الطاقات بين لجان مجلس الأمن الأخرى التي تضطلع بجهود تكاملية.

إن القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وسلسلة القرارات التي تكمل وتعزز نظامه – القرارات ١٣٦٣ (٢٠٠٠) و ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٥ (٢٠٠٣) – قد حددت مجموعة من التدابير، بما في ذلك تجميد الأصول المالية والاقتصادية للمجموعات الإرهابية المستهدفة، وفرض حظر على سفرها وبيع الأسلحة إليها. وحيث أن تلك القرارات هي أساسية في تصميم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب لا بد لجميع البلدان من أن تنفذها تنفيذا صارما. وجلسة اليوم توفر لنا فرصة لتقييم العمل الذي قامت به اللجنة وتقييم تنفيذ القرارات ذات الصلة لمكافحة أسامة بن لادن وطالبان والقاعدة والأشخاص والكيانات المرتبطة بهم.

لقد تكلم من فوره رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (لجنة القرار ١٢٦٧). وحدثنا منذ هنيهة عن قائمة من الأهداف التي تم تحديدها، وهي قائمة أدخلت تحسينات على شكلها ومحتواها. وقد تكلم عن اتخاذ إجراءات واضحة وشفافة لمعالجة المعلومات المقدمة من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية. وقد تكلم أيضا عن اعتماد مبادئ توجيهية محددة لمساعدة الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وأخيرا تكلم عن إجراء حوار مفتوح وبناء مع الدول الأعضاء. وهذه مسائل تساعد بصورة فعالة في تنفيذ تلك التدابير بغية اختراق وفهم وإحباط مختلف الأساليب التي تتبعها طالبان والقاعدة، وهما لا تترددان في استغلال عوز الناس وإساءة استخدام الصدقات من أجل أهدافهم القاتلة. وربما كنا نأمل اليوم أن تكون شبكات تمويلهم ومجالات نشاطهم قد انحسرت بصورة كبيرة. لقد انحسرت بفضل الجهود المنسقة للجنة القرار ١٢٦٧ وجهود المجتمع الدولي لأن العديد من زعماء هذه الشبكات قد تم اقتفاء أثرهم وإلقاء القبض عليهم. أما الجيل الثالث من الإرهابيين فما يزال يبرز ويجري تدريبه في أفغانستان وهم إرهابيون مبعثرون في جميع أرجاء العالم. ولا بد من اقتفاء أثرهم والقبض عليهم بدون كلل.

كما شددنا فإن مكافحة الإرهاب مسعى طويل الأجل. وإننا ملتزمون باليقظة دائما. لذلك يؤكد وفدي من جديد سروره برئيس فريق الرصد ويضع ثقته فيه وبالأشخاص العاملين معه. لذلك نؤيد معظم التوصيات التي قدمها فريق الرصد. إن هذا الكفاح يمثل مسعى مضنيا وكما ذكرنا دائما فإنه يتطلب من جميع الدول أن تشحن طاقاتها وتقدم مشاركتها؛ ويتطلب إقامة تعاون منظم مع جميع الجهات الفاعلة والشركاء المعنيين في هذه المعركة؛ وتقديم المساعدة للدول التي بحاجة إلى بناء القدرات.

أما فيما يتعلق بالمساعدة فيأمل وفدي الوفاء بالتعهد الذي قطعه البنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية بدعم المنظمات الرئيسية الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا. ويود وفدي أن يشكر البنك الدولي على دعمه الذي قدمه مؤخرا لبنك دول أفريقيا الوسطى في سياق أنشطة بلدان أفريقيا الوسطى في السعي إلى مكافحة غسل الأموال والإرهاب.

وعلاوة على ذلك، أود أن أقول إن الكاميرون تؤيد برنامج أنشطة القرار ١٢٦٧ وتؤيد فريق الرصد. وأخيرا أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي بمواصلة التعاون مع الدول الأخرى في تنفيذ النظام المنشأ بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وتطبيقه تطبيقا فعالا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): والآن أتكلم بوصفي ممثلا لإسبانيا.

إنني ممتن للسفير مونيوز على إحاطته الشاملة والمفصلة عن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) (لجنة القرار ١٢٦٧). وأرحب أيضا بوجود فريق الرصد وعمله الدؤوب والمتفاني. وتؤيد أسبانيا

تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به قبل قليل ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي. لذلك سوف أقصر بياني هذا على بضع ملاحظات موجزة.

أولا، أود أن أشدد على المنجزات التي تم تحقيقها منذ اعتماد القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ومن بين تلك الإنجازات أود أن أنوِّه بالتحسن الذي طرأ على شكل ومحتوى القائمة المدمجة وباعتماد المبادئ التوجيهية لمساعدة الدول في إعداد تقاريرها وزيادة الشفافية في عمل اللجنة. ولا بد لي أن أنوِّه ببداية التنسيق واقتسام المعلومات بين لجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب والذي ما من شك في أنه سيسهم في عمل اللجنتين ومن ثم في الكفاح ضد الإرهاب.

وأخيرا أود أن أعيد إلى الأذهان كما ذكر رئيس لجنة القرار ١٢٦٧ أن النجاح في كفاحنا يتوقف على تعاون الدول. ويتوجب علينا جميعا أن نفي بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

والآن أستأنف مهام عملي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. والبلدان المنضمة إستونيا، بولندا، الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، هنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا، تركيا، رومانيا؛ والبلدان المنتسبان إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا والنرويج تعلن أنها تؤيد هذا البيان.

إن الجلسة التي نعقدها اليوم توفر لنا الفرصة لتأكيد سياسة الاتحاد الأوروبي التي تدين إدانة قاطعة كل أعمال الإرهاب باعتبارها أعمالا إجرامية، وما برحنا مقتنعين اقتناعا عميقا بأنه ما من إرهاب له ما يبرره، بصرف النظر عن دوافعه، أهدافه، أو أشكاله أو مظاهره. والاتحاد الأوروبي، جنبا إلى جنب مع كل الدول الأعضاء فيه، يلتزم التزاما قويا بإلحاق الهزيمة بذلك الخطر. ويقر بالدور الرئيسي للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب أينما وجد ونؤيد ذلك الدور.

منذ عام ١٩٩٩ ما برحت اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) تبرهن على أنها إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة لنا للكفاح ضد الإرهاب وذلك بفضل جزاءات هادفة تركز على وجه التحديد على الأفراد والكيانات التي تنتمي إلى طالبان والقاعدة. في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فرض القراران ١٣٩٠ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٢) جزاءات قوية ترمي إلى التركيز بصور محددة على الأفراد والكيانات المرتبطة بطالبان والقاعدة والتي كانت مسؤولة عن هذه التهديدات واختراقات السلم والأمن الدوليين. وفي ظل سلطة مجلس الأمن وبدعم فعال من المجتمع الدولي جرى توسيع نطاق نظام الجزاءات وأدواته وتحسين هذه الأدوات، فضلا عن تكييف أساليب عمله تدريجيا بحيث تتلاءم والظروف المستجدة. لقد أدت اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) دورا هاما في هذه العملية، وسوف تستمر في أداء هذا الدور. كذلك، نقدر العمل الهام الذي يقوم به فريق الرصد والتقارير الدورية التي يقدمها إلى اللجنة ومجلس الأمن.

وقد استجاب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بصورة فورية لذلك المسعى، وذلك بتعزيز تعاونها مع اللجنة. وقد أتاح وضع إطار تنظيمي فريد يسري مباشرة على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد ضمان تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في هذا الميدان تنفيذا سليما لا تأخير فيه. وقد لاقت هذه النتيجة تطبيقا واسعا لها من خلال انخراط

جميع البلدان المنضمة إلى الاتحاد طواعية في هذا الإطار. وقد تم اعتماد طائفة واسعة من الصكوك القانونية بهدف تعزيز التدابير التقييدية المفروضة من جانب الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بقمع تمويل الإرهاب.

علاوة على ذلك، شرع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في التعاون بصورة وثيقة مع اللجنة ومع فريق الرصد الذي يساعدها في إنجاز مهامها. وقد أسفر هذا التعاون حتى الآن عن نتائج مرضية، رغم وجود مجال واسع لتحسينها، كما أتاح تدفق المعلومات بصورة لافتة للنظر كشفت عن فائدة بالغة في زيادة فعالية استراتيجيتنا العامة لمكافحة الإرهاب. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة ما تبذله اللجنة من جهود متواصلة ترمي إلى تحسين إجراءات عملها على نحو يؤدي إلى رفع مستوى الكفاءة والشفافية والمنظور.

إن احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون يتسم بأهمية أساسية في جميع الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يشاطر الاتحاد الأوروبي إلى حد بعيد المنحى الذي انتهجه مجلس الأمن باعتماده القرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ والهادف إلى تعريف معايير منح الاستثناءات، في حالات محددة، استنادا إلى الاحتياجات الإنسانية.

ويظل الاتحاد الأوروبي على قناعته بوجوب بذل كل جهد ممكن في سبيل مراعاة الأصول في مداولات اللجنة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد بقيام اللجنة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ باعتماد مبادئ توجيهية لإدارة أعمالها، وهي مبادئ خضعت في ١٠ نيسان/أبريل من هذا العام لمزيد من التنقيح والتوسيع.

إن الجزاءات يجب أن تنفذ استنادا إلى معايير تقنية شفافة بغية بلوغ أقصى قدر من اليقين القانوني في هذه المسألة. والاتحاد الأوروبي مستعد للعمل على زيادة تحسين المبادئ التوجيهية للجنة، حسب الاقتضاء. وهو يرحب أيضا، شكلا ومضمونا، بتحسين القائمة الموحدة للكيانات والأفراد المنتمين إلى حركة طالبان وتنظيم القاعدة أو المرتبطين بهما، كما يرحب كذلك باعتماد اللجنة وثيقة إرشادية تساعد الدول الأعضاء في إعداد تقاريرها التنفيذية.

إن هزيمة الإرهاب واجبة بل وممكنة، وفقا للميثاق وللقانون الدولي، باتباع منحى شامل ينطوي على مشاركة وتعاون جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، وبمضاعفة الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. من هنا، يؤيد الاتحاد الأوروبي ضرورة تحسين التنسيق وزيادة تبادل المعلومات بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وفرع مكافحة الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة. وفيما يقر الاتحاد الأوروبي بسلامة مسار هذا التعاون، يدرك في الوقت نفسه إدراكا تاما أنه لا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير، مما يجعله متمسكا تمسكا تاما بالإسهام في هذا المجهود بخبراته وأفضل ممارساته في مجال مكافحة الإرهاب.

إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تعيد تأكيد تصميمها على التعاون بشكل كامل مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ومع فريق الرصد عن طريق توفير أي معلومات قد تلزم وعن طريق العمل إلى أقصى حد ممكن على تحديد جميع الأفراد والكيانات المستهدفين بالتدابير التقييدية تحديدا سليما. وفي هذا الصدد، يشجع الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم تقدم بعد جميع المعلومات المنصوص عليها في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) أن تقوم بذلك على النحو الممكن.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أدعو الآن ممثل ليختنشتاين إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين): أود أن أشاطر سائر المتكلمين الإعراب لفريق الرصد وللسفير مونيوز عن شكرنا للعرض المفصل الذي قدم للمجلس هذا الصباح. إننا نعلق أهمية قصوى على عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) وكذلك على عمل فريق الرصد، إذ نعتبر أن هاتين الهيئتين تكملان عمل لجنة مكافحة الإرهاب.

ويسعدني جدا أن أبلغ المجلس بأن ليختنشتاين أودعت بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ صك تصديقها على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبذلك تكون ليختنشتاين قد صدقت على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة الـ ١٢ كافة، وهي تعكف حاليا على المرحلة الأخيرة من عملية تعديل تشريعها تنفيذا للاتفاقية، ولا سيما في مجال القانون الجنائي والإداري. إن ليختنشتاين مصممة على بذل قصارى جهدها للحؤول دون استغلال مركزها المالي لأغراض القيام بأنشطة إرهابية، وهي تقدر التعاون مع الهيئات الدولية في هذا المضمار، وفي جملتها لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

إننا نشيد بما اتخذه مجلس الأمن واللجنة من خطوات لافتة للنظر بغية تحسين فعالية الجزاءات ودقتها ومعالجة الشواغل الإنسانية، وكذلك شاغلي الشفافية ومراعاة الأصول. وتشكل المبادئ التوجيهية التي تتبعها اللجنة في إدارة أعمالها، والتي نقحت في نيسان/أبريل من هذا العام، أداة هامة في هذا الصدد. ونرحب على وجه الخصوص بتضمين المبادئ التوجيهية قواعد لعمل فريق الرصد تتعلق بدوره في استيفاء قائمة الجزاءات.

إننا نعتقد أن هذه القواعد تتسم بأهمية حاسمة لا بالنسبة لفعالية عمل اللجنة وفريق الرصد فحسب، بل وبالنسبة للتعاون مع الدول الأعضاء ولحماية حقوق الأفراد. ففي وقت يتخذ فيه المجلس بصورة متزايدة قرارات تؤثر تأثيرا مباشرا على حقوق الأفراد، نعتقد أن من الأهمية إفساح المجال أمام توفير السبل التي تمكن الأفراد من معالجة الشواغل الناجمة عن مثل هذه القرارات.

وهذا يصح أيضا على عمل اللجنة وفريق الرصد اللذين يركزان تركيزا متزايدا في هذا العمل على حالات وأفراد ملموسين، بما يؤدي إلى تحسين فعالية نظام الجزاءات ويسهم في الوقت نفسه في توسيع الحاجة إلى الحوار والتعاون مع السلطات الوطنية. لذا، نشجع على مواصلة وتوسيع عملية وضع القواعد من أجل تحسين التعاون وتدفق المعلومات بين اللجنة وفريق الرصد والدول الأعضاء، بهدف تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب. وإن من شأن المقترحات التي طرحها ممثل ألمانيا هذا الصباح أن تسهم إلى حد بعيد في مساعدة المجلس في هذا الصدد.

وعلى غرار النموذج المتمثل في لجنة مكافحة الإرهاب، بإمكان حوار ذي هيكل واضح يقوم بين لجنة من اللجان والدول الأعضاء في ما يتعلق بعملية الإبلاغ أن يسهم إلى حد كبير في تعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن. وقد قدمت ليختنشتاين تقريرا شاملا عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، ونأمل من جميع الدول الوفاء قريبا بالتزاماتها في ما يتعلق بتقديم التقارير، وفقا للقرار المذكور. وإننا مدركون أن متطلبات الإبلاغ تلقي عبئا عظيما على كاهل الإدارات الصغيرة بوجه خاص. بيد أن هذه المتطلبات، في الوقت نفسه، ليست مخصصة لرصد امتثال الدول لقرارات مجلس الأمن فحسب، إذ أن بإمكانها أن توفر أيضا أساسا لإحراز تقدم ملموس عن طريق الشروع في حوار مع الدول الأعضاء، ولا سيما عند الضرورة، من خلال توفير المساعدة التقنية. إنه مجال آخر يمكن للجنة المنشأة عملا بالقرار

١٢٦٧ (١٩٩٩) أن تعتمد فيه على تجربة لجنة مكافحة الإرهاب وخبرتها.

ختاما، أود أن أشدد مرة أخرى على التزامنا المطلق بالتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ونحن نتطلع بوجه خاص إلى تعزيز التعاون والحوار مع اللجنة وفريق الرصد.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) هي من الأدوات الفعالة للغاية في الحرب على الطالبان والقاعدة والجماعات المرتبطة بهما، ونعرب عن امتناننا الشديد لما تقوم به من أنشطة. ولكن من دواعي أسفي أن أشير إلى أن الحوادث الإرهابية التي يشتبه في ارتكاب القاعدة لها في بعض البلدان لا تبدو لها نهاية. فما زالت فلول الطالبان والقاعدة نشطة في معقلهما السابق، أفغانستان. ومن ثم تواصل هذه الجماعات تهديدها للسلام والأمن الدوليين.

وتتعاون اليابان في الأنشطة التي تضطلع بها قوة الائتلاف الذي يناهضهما في أفغانستان، وذلك باستخدام السفن التابعة لقوات دفاعها البحري لاستكمال الأنشطة الجارية في المحيط الهندي. فلا بد لنا من أن نقهر التحديات التي يمثلها الطالبان والقاعدة من خلال نهج متكامل، بما في ذلك اتخاذ إجراءات حازمة في الميدان والتطبيق الصارم من جانب المجتمع الدولي بأسره للجزاءات الموقعة، وبناء القدرات تمكيناً للبلدان النامية من تنفيذ تلك التدابير.

ويمثل التقرير الذي أصدره مؤخراً فريق الرصد المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٦٣ (٢٠٠١) وثيقة مفصلة وشيقة للغاية، ونعرب عن تقديرنا الشديد لها. بيد أن القلق العميق يساورنا بشأن المسائل الثلاث التالية التي يشير إليها التقرير.

أولاً، بالرغم من التقدم الذي أحرزته الجهود المبذولة للعثور على قادة القاعدة الرئيسيين، ما زال هناك بعض القادة الذين تمكنوا من الهرب من الملاحقة الدولية. علاوة على ذلك، أشار فريق الرصد إلى ظهور جيل جديد من أعضاء القاعدة الذين تلقوا تدريبهم خارج أفغانستان، وإلى احتفاظ أعضاء الشبكة بدرجة عالية إلى حد خطير من القدرة على التنقل حول العالم. وتسلط هذه الحقائق الأضواء على خطورة هذه المسألة. ومن المهم أن نتخذ بصفة عاجلة تدابير فعالة لحظر السفر بتعزيز تبادل المعلومات والتعاون فيما بين سلطات إنفاذ القوانين وتحسين القائمة الموحدة التي وضعتها اللجنة، ومن ثم إحكام الطوق على الطالبان والقاعدة.

ثانياً، بينما أُحرز تقدم ملموس في الترويج لإصدار تشريعات وأنظمة جديدة في الدول الأعضاء من خلال لجنة مكافحة الإرهاب، وفرقة العمل للإجراءات المالية، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، الأمر الذي تمخض عن تجميد كثير من الأموال والأرصدة ذات الصلة بالطالبان والقاعدة، من المهم الإشارة إلى أن قدراً كبيراً من الأموال ما زال متاحاً للقاعدة من تجارة المخدرات غير القانونية ومن خلال المؤسسات الخيرية، وأنها ما زالت قادرة على توزيع الأموال من خلال آليات مثل الحوالة. ويلزم أن نبذل جهوداً أخرى للقضاء تماماً على جميع الموارد المتاحة لها ونجعلها عاجزة عن الاضطلاع بأنشطتها. وسيكون من المفيد في هذا الصدد تحقيق مزيد من التعاون بين لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، عن طريق تعزيز العلاقات بين خبراء لجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد.

ثالثاً، إن البيئة التي تتيح إمكانيات الحصول على الأسلحة غير المشروعة تزيد من الخطر الذي تمثله القاعدة. ولذلك فمن الضروري تطبيق تدابير حازمة للتصدي للاتجار بالأسلحة. ولا بد للمجتمع الدولي فوق كل شيء من منع الإرهابيين بصفة قاطعة من وضع أيديهم على أسلحة الدمار الشامل. لذلك تؤيد اليابان توصية الفريق بحثّ الدول الأعضاء على الانضمام لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بما فيها الدول التي ليس لديها برنامج نووي محلي. كما أن من المهم للدول الأعضاء أن تتصدى لمشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وقد جرى بانتظام تعزيز القائمة الموحدة التي وضعتها اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولكن المعلومات غير الكافية أحياناً في القائمة ما زالت تشكل صعوبات للدول الأعضاء في تحديد الأفراد أو الكيانات المدرجة. ومن ثم نحثّ جميع الدول، بما فيها الدول التي قدمت في الأصل أسماء الأشخاص أو الكيانات المدرجة، على بذل جهد أكبر لإدراج معلومات تكميلية في القائمة.

كما أن من المهم لجميع الأعضاء أن يُدخِلوا في أنظمتهم المحلية دون إبطاء أي استكمال للقائمة. وفي هذا الصدد، سنعتبر من المفيد للجنة أن تضع مبادئ توجيهية عن توقيت التنفيذ المحلي للاستكمال، يبين فيها أن أي استكمال ينبغي تنفيذه على الصعيد المحلي في غضون فترة زمنية محددة بعد صدور البيان الصحفي أو الإشعار الرسمي للدول الأعضاء بواسطة اللجنة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً تقديرنا لتفاني السفيرين فالديس ومونيوز، الرئيسين السابق والحالي للجنة، ولموظفيهما الممتازين، فضلاً عن الأمانة العامة وخبراء فريق الرصد. ونثق في أن اللجنة ستواصل العمل بفعالية بقيادة السفير مونيوز.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل الهند. أدعوه لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ وفدكم على إدارته الناجحة لأعمال المجلس في شهر تموز/يوليه، حيث تصدى المجلس لبعض من أكثر المسائل التي تواجهنا في أفريقيا والشرق الأوسط إلحاحاً، مع إتاحة الوقت لإجراء استعراض تفصيلي لأداء لجنتي المجلس المعنيتين بالإرهاب.

ونتقدم إليكم بالشكر يا سيدتي الرئيسة لإدراجكم النظر في اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) وفريق الرصد التابع لها في جدول أعمالكم. واستعراض أعمال هذه اللجنة في جلسة مفتوحة للمجلس أمر جيد التوقيت وضروري بصفة خاصة، بالنظر إلى ميل بعض المنظمات من قبيل الطالبان والقاعدة إلى توجيه الضربات كيفما اتفق في مختلف بقاع المعمورة، ولكنه جيد التوقيت وضروري بنفس الدرجة نظراً لبعض التطورات المثيرة مؤخراً على حدود أفغانستان الجنوبية والجنوبية الشرقية، مما يدل على إعادة القاعدة والطالبان تجميع صفوفهما وتزايد نشاطهما المدمر هناك. ومن الأهمية بمكان أن يتحد جميع أعضاء المجتمع الدولي في استعدادهم وأهم من ذلك في رغبتهم التصدي لهذا الخطر المتزايد.

وقد انتهى فريق الرصد في أول تقرير له منذ اتخاذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٢) إلى أنه بالرغم من تحقيق بعض نجاحات ملحوظة في مكافحة الجماعات الإرهابية، فإن الحوادث الأخيرة قد برهنت على أن القاعدة والجماعات المرتبطة بها ما زالت تشكل خطراً كبيراً على السلام والأمن الدوليين. ولا يمكن تناول الحرب على الإرهاب بصدق وفعالية ما لم تدرك جميع الدول أن الإرهاب آفة يمكن أن

تصيب خبط عشواء في أي بقعة من بقاع العالم، بما في ذلك المجتمعات التي قد ترى مصلحة خاصة لها في تشجيع هذه الاتجاهات في الوقت الراهن.

وما برحت الهند في طليعة القائمين بالحرب على الإرهاب منذ ما يزيد على عقدين من الزمان. وقد قتل في الأسبوع الماضي وحده ١٤ شخصاً على الأقل في ولاية جامو وكشمير في الهند نتيجة لشن هجمات إرهابية على الحجاج في معسكر للجيش. ومع أنه لا يوجد دليل مباشر على تورط القاعدة أو الطالبان في هذه الهجمات، فإن العوامل الدافعة إليها والجهة الراعية لهذه العمليات لا تفترق عنهما. وبالأمس حدث انفجار قنبلة أخرى في مدينة ممباي.

وسأتطرق الآن بشكل وجيز إلى بعض جوانب تقرير فريق الرصد التي أشفع بها تعليقات وفدي. وهي كما يلي. ينتهي فريق الرصد إلى أن قائمة اللجنة لا تشمل سوى مجموعة جزئية صغيرة من قادة القاعدة المعروفين.

ونفهم أن الحكومة الأفغانية، في تطور جدير بالترحيب، قد اقترحت مؤخراً إجراء بعض التغييرات في الجزء الخاص بالطالبان من قائمة اللجنة. ويحتم القراران ١٣٩٠ (٢٠٠٢) و ١٤٥٤ (٢٠٠٢) إدراج أي عضو في منظمتي الطالبان والقاعدة، وأي أفراد وجماعات ومشاريع وكيانات مرتبطة بالطالبان وبمنظمة القاعدة.

وفي رأينا، أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تأخذ زمام المبادرة في اقتراح جميع الأسماء المتاحة لديها لإدراجها في القائمة، فيما في ذلك أسماء الذين اشتركوا في التدريب في المعسكرات أو في الأنشطة الأخرى المرتبطة بطالبان والقاعدة. وبدون إعداد مثل هذه القائمة المستكملة، ستكون يد اللجنة مشلولة في تنفيذ ولايتها.

ثانيا، لقد استرعى الفريق الانتباه إلى إمكانية وصول القاعدة إلى الأسلحة النووية والكيميائية.

ولقد حذرت الهند باستمرار من مغبة المخاطر الكامنة في حصول الإرهابيين على أسلحة التدمير الشامل. وقد أخذنا زمام المبادرة في قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ونحث اللجنة على الاهتمام الشديد بدراسة إمكانية انتشار أسلحة التدمير الشامل بين العناصر الفاعلة غير الحكومية مثل طالبان والقاعدة.

ثالثا، لقد أبدى الفريق تعقيبات خطيرة على استمرار قدرة القاعدة على تمويل أنشطتها عن طريق الجمعيات الخيرية والاتجار بالمخدرات. وقد عقب الفريق أيضا على عدم فعالية الحظر على السفر المفروض على أعضاء القاعدة وعلى الاستخدام المستمر للأسلحة الصغيرة والخفيفة وإمكانية تدفق الأسلحة بصورة غير شرعية عبر الدول، مما ينجم عن ذلك زيادة في الهجمات على قوات التحالف في أفغانستان واستخدام أسلحة من العيار الثقيل في المنطقة الأفغانية الواقعة على الحدود مع باكستان - مما يثير تساؤلات عن كيفية التزود بهذه الأسلحة والذخائر ومن يقوم بذلك.

إن الصلة بين تهريب المخدرات والإرهاب، والتدفق المنظم للأسلحة عبر حدود أفغانستان، وزيادة الهجمات على قوات التحالف، كلها تدل على الاشتراك في الجريمة والمخادعة. إن كل الاستنتاجات الآنفة الذكر التي توصل إليها الفريق تدل على الإمكانيات المحدودة لنظام الجزاءات عندما يُطبق على تجمعات غامضة غير حكومية، مثل القاعدة والطالبان، التي تتجاوز الحدود وتستخدم نظما غير رسمية لتحقيق أهدافها السوقية. وفي ضوء هذه الاستنتاجات، ربما يقتضي الأمر القيام بالمزيد من الدراسة الفنية العميقة للأدوات الجديدة التي يمكن تطبيقها لجعل الجزاءات أكثر تركيزا وأكثر فعالية بالنسبة إلى تلك المجموعات الإرهابية.

أما فيما يتعلق بمسألة الإجراءات، فنلاحظ أنه في بعض الحالات يبدو أن تقييمات الاقتراحات من أجل إدراج الأفراد في القائمة تكتنفها اعتبارات خارجية ومنظورات سياسية، فهي بذلك ليست معوقة فحسب بل أنها أيضا لا تشجع الدول على تقديم توصيات حقيقية. وبينما قد يكون هذا إلى حد ما من ضروب المغالاة في التدقيق من جانب البعض إلا أنه من الضروري للمجلس أن ينقح الإجراءات مما يجعل من الضروري للدول أن تبلغ موافقتها على هذا الإدراج في غضون فترة محدودة جدا من الوقت.

واعتبارا من ٨ تموز/يوليه، يبدو أن نحو ٦٤ من الدول الأعضاء قد استجابت إلى الدعوة الموجهة في القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) إلى جميع الدول بتقديم تقرير مستكمل إلى اللجنة في غضون ٩٠ يوما من اعتماد ذلك القرار. وفي معرض جهودنا الجماعية لتعزيز الكفاح ضد الإرهاب، ينبغي للجنة أن تتخذ تدابير لضمان الحفاظ على تقليد الإبلاغ الفوري ومتابعته فيما بعد عن طريق إجراء تحليل مستفيض للمداخلات التي تقدمها الدول الأعضاء.

ونؤيد تأييدا كاملا الاقتراح بتزويد فريق الرصد بالموارد البشرية الإضافية التي يمكنها المساعدة في تحليل تقارير الدول الأعضاء. والمعطيات التي ترد في شكل تقارير من الدول الأعضاء سوف تشكل قاعدة بيانات قيمة في اللجنة. ولهذا السبب، يحتاج فريق الرصد إلى أن يكون مجهزا تجهيزا كافيا لتقديم أفضل تحليل لهذا المورد إلى اللجنة.

ونؤيد أيضا الجهود الجارية حاليا لضمان التنسيق اللازم في عمل لجنتي المجلس المنشأتين بموجب القرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذه الجهود من شأنها أن تعمل على تحاشي الازدواجية في المناشدة من أجل تقديم المعلومات في مجالات تتوفر فيها هذه المداخلات بالفعل لدى إحدى اللجنتين.

وفي الختام، أود أن أهنئ السفير مونيوز، الممثل الدائم لشيلي، على توليه رئاسة اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وبالفعل، فإن الرئيس أبدى مبادرة هامة في التحقق من تنفيذ أحكام القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) وتفانيه في كفاح المجتمع الدولي ضد التهديد الذي تشكله القاعدة والطالبان. ونتمنى لوفده خالص التوفيق في هذا المسعى النبيل.

ولا يسعنا إلا أن نقر بالاستنتاج القائل بأن عمل فريق الرصد لا يمكن أن يكون مجديا إلا إذا قامت جميع الدول باتخاذ تدابير محددة ضد الكيانات والأفراد المدرجين في قائمة اللجنة. إن إرادة المجتمع الدولي بإنفاذ الأحكام الجماعية المتجسدة في قرارات مجلس الأمن العتيدة ضد المنظمات الإرهابية لا يمكن أن تكون قوية إلا بالقوة التي تسمح بها أضعف حلقاتها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل الهند على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كابغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): أود في مستهل كلمتي أن أتوجه بالشكر لك، سيدتي الرئيسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن البند ذي الأولوية المتعلق بمكافحة الإرهاب وبوجه الخصوص تنظيم القاعدة.

ومن الجدير بوجه خاص أن تُعقد هذه الجلسة تحت رئاستكم. فإسبانيا أظهرت بدرجة كبيرة التزامها باستئصال هذا الوباء - وباء لا يعرف حدودا ويتخذ أشكالا مختلفة. وأحد أخر الأمثلة على هذا الالتزام هو اضطلاع إسبانيا برئاسة لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن والتي أدار دفة عملها بفعالية السفير ارياس.

إن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، السفير إيرالدو مونيوز، قد قدم لنا تقريرا شاملا عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة هذا العام وعن عملها في المستقبل. كذلك أبلغنا عن عمل فريق الرصد ونقل إلينا وجهات نظرة بشأن التقارير الوطنية التي تقدمها الدول. ونشكره على عرضه الممتاز ونهنئه وأعضاء وفد شيلي على العمل الذي قامت به اللجنة.

وتود الأرجنتين أن تكرر التزامها بالكفاح ضد الإرهاب وهو كفاح توليه أهمية كبرى. فقد عانى بلدي مرتين من هذا الوباء في التسعينات من القرن الماضي، ويعرف جيدا مدى المعاناة والتدمير اللذين يجلبهما هذا النوع من العمل، وبخاصة بين صفوف المدنيين الأبرياء.

وكمثال على هذا الالتزام، قدم بلدي التقارير ذات الصلة بشأن تنفيذ القرار ١٣٩٠ (٢٠٠٢) والقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، وتبين هذه التقارير الخطوات المتخذة امتثالا لأحكام قرارات مجلس الأمن. ونأمل من جميع البلدان التي تفعل ذلك بعد أن تقدم تقاريرها حيث أن هذه التقارير مفيدة للغاية بحيث أنها تبين مركز التنفيذ على الصعيد العالمي وما علينا من التزامات في الكفاح ضد القاعدة.

لقد قرأنا بإمعان التقرير الذي أعده فريق الرصد. وفي هذا الصدد، نحيط علما بذلك القلق ومفاده أنه على الرغم من التقدم المحرز ضد القاعدة من عام ١٩٩٩، ما برحت تلك المنظمة الإرهابية تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، كما أظهرت في الأشهر الأخيرة سلسلة الهجمات التي شُنت في أجزاء مختلفة من العالم.

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ بعميق القلق أن المجموعات الإرهابية المرتبطة بالقاعدة ما فتئت تعمل على تجنيد أتباعها؛ وتجمع الأموال من مختلف المصادر، وبخاصة المصادر غير الرسمية؛ ولديها إمكانية الوصول إلى العديد من أنواع الأسلحة من أجل شن هجماتها.

أما فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، فمما يبعث على عميق القلق أن الاتجار الدولي بالمخدرات ما برح يشكل مصدرا هاما للدخل بالنسبة للمجموعات الإرهابية. لذلك، يجب تشديد تدابير الرصد والرقابة للقضاء على التواطؤ والدعم المتبادل بين مهربي المخدرات والإرهابيين.

ونحن نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الملائمة لتصعيد الكفاح ضد الإرهاب بكل أشكاله. وفي هذا السياق، ينبغي أن يدرس مجلس الأمن بعناية توصيات فريق الرصد من أجل تحسين نظام الجزاءات وسد بعض الثغرات التي تم تحديدها، وعلى وجه الخصوص في مجالات التمويل، والتجنيد، وحرية الحركة وحظر توريد الأسلحة.

تولي الأرجنتين أهمية خاصة للتدابير التي وضعها المجلس بغرض القضاء على الإرهاب. وفي هذا الشأن، نعتبر من المهم للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧(١٩٩٩) أن تعمل بتعاون وثيق مع لجنة مكافحة الإرهاب، ونحن نهنئ السفير مونيوز والسفير أرياس على مبادراتهما في هذا الخصوص. ونأمل أن يمتد هذا التعاون أيضا إلى الجهازين الفرعيين لهاتين اللجنتين — فريق الرصد وفريق الخبراء — اللذين يمكنهما تبادل المعلومات بشأن استنتاجاتهما وما يتوصلان إليه.

إن الاعتداءات الوحشية التي وقعت يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أظهرت أن تهديد إرهابيي القاعدة ظاهرة عالمية لا تعرف حدودا. وقد أحرز تقدم في تفكيك المنظمة. لكن الاعتداءات الأخيرة تبين أن المهمة لم تكتمل بعد، وأننا يجب أن نظل ساهرين على الدوام. وواجب كل الدول في المجتمع الدولي أن تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة

لتضمن أن هدف القضاء على القاعدة والجماعات المرتبطة بها قد تحقق. وتود الأرجنتين أن تؤكد مجددا استعدادها التام للتعاون لبلوغ هذه الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إسرائيل. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميكيل (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أهنئك، والمجلس، على الخطوات الهامة التي اتخذتموها ، مع فريق الرصد، للمساعدة في تنفيذ الدول لقرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقرارات التالية ذات الشأن ولرصد ذلك التنفيذ. إنكم – باتخاذكم الإجراء الحاسم لمجابهة القدرة الإرهابية لطالبان والقاعدة – إنما أسهمتم إسهاما كبيرا في جهود المجتمع العالمي في مكافحة تهديد الإرهاب السريع التفشي، وفي صون السلم والأمن الدوليين.

ندرك جميعا أن أنشطة طالبان والقاعدة لا تقتصر على أفغانستان. وكما يذكر تقريرنا إلى المجلس، أُحبطت محاولات مختلفة قامت بها القاعدة لإنشاء هياكل أساسية عسكرية في منطقتنا، ولتجنيد عملاء فلسطينيين إرهابيين. وبالإضافة إلى هذا، بذل عملاء للقاعدة يحملون جوازات سفر أجنبية محاولات لاختراق إسرائيل لجمع استخبارات وارتكاب اعتداءات إرهابية. وعلى إثر تلك المحاولات، اتخذت إسرائيل كل التدابير الضرورية لتنفيذ الجزاءات المطلوبة ولمنع تلك الأعمال مستقبلا من جانب تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى.

ما من بلد يمكنه بمفرده أن يمنع الإرهاب. والنجاح في هدم شبكات الإرهاب سيتطلب جهدا دوليا مستداما، جنبا لجنب مع التعاون الدولي المتزايد، وتشاطر المعلومات والتنسيق. وجهودنا المشتركة هي وحدها التي ستعود بالأرباح في وجه التهديد.

وأضعف حلقة وصل في كفاحنا ضد الإرهاب هي الأنظمة القادرة على الانضمام إلى هذه الحملة ولكنها غير راغبة في ذلك . وتكفي دولة غير ممتثلة واحدة لتوفير المأوى الآمن للقاعدة، وتمكينها من إعادة تجميع نفسها، والتخطيط لارتكاب اعتداءات فتاكة ضد مدنيين. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، من المثير للانزعاج أن دولا كثيرة جدا لم تقدم تقارير تنفيذها إلى المجلس. وعلاوة على ذلك، مذكور في تقرير فريق الرصد أن بعض الدول لم تبذل سوى الحد الأدنى من الجهد في تعيين وتجميد الأصول المالية والموارد الاقتصادية.

اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) عنصر هام في الكفاح ضد الأنشطة الإرهابية لمنظمة القاعدة. لكن قيمة اللجنة لا تقتصر على ذلك الكفاح وحده. اللجنة تبين أيضا الطرق التي يمكن بها للمجلس أن يستهدف بشكل نشط جسور منظمات إرهابية محددة، خارج نطاق القاعدة، كجزء من خطة المجلس الأوسع نطاقا لمكافحة الإرهاب، وفقا للقرار١٣٧٣ (٢٠٠١). والتهديد الإرهابي لن يبقى جامدا، بل ستظهر تهديدات جديدة. لكن من المهم للدول أن يكون تحت تصرفها نموذج تشغيلي مماثل للنموذج الخاص باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) كجزء من الكفاح ضد الإرهاب.

منذ آخر مناقشة لنا بشأن هذا الموضوع، تحققت نجاحات متميزة في الكفاح ضد شبكة القاعدة وفي الجهود الرامية إلى العثور على زعماء القاعدة الرئيسيين والقبض عليهم. لكن كما بينت الاعتداءات التي ارتكبت مؤخرا، لا تزال العناصر الإسلامية المتطرفة راغبة وقادرة على توجيه ضرباتها إلى الأهداف، ملحقة خسائر كبيرة بين المدنيين.

الكفاح ضد الإرهاب بعيد عن أن يكون قد انتهى. وتود إسرائيل أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكد مجددا تأييدها لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، ولتؤكد لها تعاوننا التام.

ليس الغرض من اللجنة جذب اهتمام وسائط الإعلام. إنها تتعلق بعناصر المعركة ضد الإرهاب المتفرقة. إنها تتعلق بمواصلة الطريق ومعالجة العناصر المتعددة الوجوه التي تشكل البنية الأساسية الإرهابية. واللجنة إن لم تكن سوى عنصر واحد من مواجهتنا الأوسع نطاقا مع سلاح الإرهاب، فإنها مثال هام على العزم الدولي. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي لا أن يتعاونوا فحسب مع اللجنة وإنما عليهم أيضا أن يهتدوا بأسلوبها المنهجي المستدام للكفاح ضد الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كولومبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر الممثل الدائم لشيلي، السيد هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (٢٠٠٣) على تقديم التقرير(S/2003/669) المعروض على المجلس.

بينما تهنئ حكومة كولومبيا اللجنة على العمل الذي أنجزته في غضون السنة المنصرمة، تود أن تعلق على عدد من التوصيات والملاحظات التي تبدو في التقرير الذي قدمه في حزيران/يونيه فريق الرصد المنشأ عملا بالقرار ١٤٥٥(٢٠٠٣). وتلك التوصيات والملاحظات يحتويها الجزء رابعا من التقرير وتتعلق بتجميد الأصول المالية والاقتصادية لشبكة القاعدة الإرهابية.

والأنباء الطيبة عن حدوث نقص كبير في تمويل تلك الشبكة الإرهابية، وعن كون التعاون الدولي قد جعل من الأكثر صعوبة الحصول على أموال من المتعاطفين معها ونقلها إلى أجزاء أخرى من العالم، غطى عليها إلى حد ما دليل خطير يشير إلى كون أولئك الإرهابيين يستخدمون، بشكل أكثر تكرارا، تهريب المخدرات على نطاق دولي كمصدر للتمويل. ومن الأرباح التي نتجت عن تهريب المخدرات في العام الماضي والتي تقدر بستة بلايين دولار، نتج ٢,١ من بلايين الدولارات من تهريب الأفيون والهيروين المنتجين في أفغانستان. وتبقى تلك الأرباح في أيدي أباطرة الحرب في ذلك البلد، بعضهم بقايا حركة طالبان وشبكة القاعدة. ولكن هذه الأرقام تبدو مزعجة للغاية إذا أخذنا في الاعتبار أنه حتى الآن وعلى مستوى أنحاء العالم، لم تجمد الأصول الاقتصادية؛ ولم يجمد من الأصول المالية إلا ١٢٥ مليون دولار، معظمها من الحسابات المصرفية، وأنه لا يخص شبكة طالبان - القاعدة من هذا المبلغ فعلا إلا ٥٩,٢ مليون دولار فقط.

وفضلا عن ذلك، أوضح فريق الرصد أن عائد الاتجار غير المشروع بالمخدرات لم يمول فحسب أنشطة القاعدة في أفغانستان - حيث عانت قوات التحالف من ١٦٧ هجوما إرهابيا هذا العام - لكن أيضا في الشيشان وجورجيا ومناطق أخرى في آسيا الوسطى. وإذا أخذنا في الاعتبار أن التقرير يسلم بأن القاعدة قد طورت تقنيات جديدة للحصول على الأموال واستغلالها وتوزيعها في كل أنحاء العالم، ينبغي التحقيق فيما إذا كانت أموال المخدرات غير المشروعة قد مولت كذلك الهجمات الإرهابية في إندونيسيا والمملكة العربية السعودية والمغرب، وما إذا كانت تلك الأموال تستخدم في تمويل الجماعات الإرهابية المرتبطة بها في الجزائر وكينيا والفلبين وأماكن أخرى.

وقد ذكر خبراء فريق الرصد أيضا أن عائدات تجارة المخدرات في أفغانستان والبلدان المجاورة تنقل من خلال ما يسمى بنظام الحوالة المصرفية وغيرها من شبكات التحويل

غير الرسمية. وهناك حوالي ٨٠ بليون دولار يجري تداولها في جميع أنحاء العالم سنويا عن طريق تلك النظم. وفي بلد آسيوي واحد، يدخل الدولة ٣ بلايين دولار عن طريق نظام الحوالة سنويا، بينما لا يدخل نفس البلد سوى ١ بليون دولار من خلال نظام التحويل المصرفي الرسمي. وتلك الأرقام تعطينا فكرة عن كمية الأموال الآتية من تجارة المخدرات المتاحة للإرهابيين.

ولكن الصلة بين الإرهاب والمخدرات غير المشروعة لا تكمن في تلك المنطقة من العالم وفي شبكة القاعدة فحسب. فهي موجودة أيضا في كل أنحاء العالم، ويمكن تبينها كذلك في ثلث المنظمات الإرهابية الدولية التي ترد في القائمة التي أعدها وزارة الخارجية في الولايات المتحدة. وتلك الصلات تحدث بصورة طبيعية، لأن كلا من الإرهاب والاتجار بالمخدرات يوجدان في المناطق الفقيرة، حيث يصعب بسط سيطرة الدولة. وتتحول تلك الصلات أيضا إلى ظاهرة عبر وطنية تستغل العولمة والتجارة الحرة والنظم المالية المتكاملة.

ولهذا، تشدد كولومبيا على الحاجة الملحة لهذه المنظمة، وبالذات لجنتي مجلس الأمن المنشأتين عملا بقراري مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إلى مضاعفة الجهود لتعزيز الآليات الرامية إلى تحديد وقطع الصلة بين الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بصورة خاصة، نقترح توسيع المبادئ التوجيهية لإعداد وتقديم التقارير الوطنية لتشمل معلومات عن المعاملات المشبوهة بغية إيلاء الاهتمام الواجب للمعاملات المنبثقة عن الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. ويجب اتخاذ خطوات فعالة للتحكم في مثل هذه المعاملات في النظم المصرفية الوطنية والدولية. وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال، ومراقبة بيع السلائف الكيميائية ومكافحة الاتجار في المواد الناسفة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والقيام بذلك ما هو إلا نتيجة منطقية للكثير من القرارات التي اتخذها الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي تشدد على الصلة بين الإرهاب والمخدرات غير المشروعة.

ولهذا، نؤيد الاقتراح الذي قدمه السفير مونيوز، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن الحاجة إلى تعزيز القدرة التقنية للجنة، الأمر الذي سيمكنها من إجراء تقييم فعال لتنفيذ القرارات ذات الصلة من جانب الدول الأعضاء، خاصة فيما يتصل بتجميد الأصول المالية والاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، فقد حان الوقت لإجراء مزيد من الدراسة للشواهد الخطيرة القائمة فيما يتعلق بتمويل شبكة القاعدة بأموال من تجارة المخدرات غير المشروعة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لك، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة العلنية.

لقد ناقشنا مؤخرا مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في أفغانستان، والتي ما فتئت تشكل تهديدا للاستقرار المباشر والطويل الأجل في البلد وفي المنطقة. واليوم، يود وفدي أن يتشاطر مع أعضاء مجلس الأمن آرائنا بشأن التطورات الأخيرة في أفغانستان والتقرير الأخير لفريق الرصد المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٦٣ (٢٠٠١).

وأود بداية أن أشكر السفير مونيوز، ممثل شيلي، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على إحاطته الإعلامية الوافية والحافلة بالمعلومات.

شهدت الأشهر الأخيرة حدوث تقدم مشجع. وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس كرزاي، رئيس أفغانستان، اتخذ تدابير حازمة نحو تأكيد سلطة الحكومة في المقاطعات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن كامل تأييدنا لمساعي الإدارة الانتقالية الأفغانية في هذا المجال. وأود أن أبلغ مجلس الأمن أيضا بأن وفدا حكوميا من أوكرانيا زار كابول بتاريخ ٤ تموز/يوليه ليبحث مع الرئيس كرزاي وغيره من كبار المسؤولين المشاكل المتعلقة بالأمن وإعادة البناء.

ورغم الجهود المبذولة لتثبيت الأمن في أفغانستان، ما زالت الحالة الراهنة تشكل عائقا خطيرا لإحراز تقدم، الأمر الذي يمثل تهديدا رئيسيا للعملية الدستورية التي تتطور بشكل إيجابي. وأوكرانيا تشعر ببالغ القلق إزاء نشوب الأعمال القتالية في بعض القطاعات، والهجمات الأخيرة ضد القوة الدولية للمساعدة الأمنية. وأوكرانيا تدين بقوة كل أعمال العنف والتخويف.

وإننا نعتبر التقرير الأخير لفريق الرصد، الذي يترأسه السيد مايكل شندلر، أوفى الدراسات وأكثرها موضوعية بشأن مسألة الجزاءات ضد القاعدة وطالبان. وأود أن أؤكد مرة أخرى كامل استعداد حكومة بلادي لتقديم كل دعم ممكن لأعضاء فريق الرصد في مهامهم المعقدة.

وإننا نتشاطر معظم الآراء والتقييمات الواردة في التقرير، وبخاصة التقييم الرئيسي، ومؤداه أن القاعدة والجماعات المرتبطة بها ما زالت تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وثمة أموال طائلة لا تزال متاحة لتجنيد وتدريب إرهابيين جدد من عائد الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجمعيات الخيرية والجهات المانحة التي لا ضابط لها. ولذا، فإننا مقتنعون بأن الجهود الرئيسية في الكفاح ضد شبكتي القاعدة وطالبان ينبغي أن تتركز في المجال المالي. وذلك يتطلب زيادة الضغط السياسي والاقتصادي، وزيادة التعاون والتنسيق الدوليين وتوفير مساعدة تقنية ومعونات مالية إضافية كبيرة للدول.

وأوكرانيا قد اضطلعت بمجموعة من التدابير الإدارية والتشريعية التي تؤذن باتخاذ إجراءات مناسبة ضد الأشخاص أو الكيانات التي تحددها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ووقعت بلادي وصدقت على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وكل المعاهدات الأخرى لمكافحة الإرهاب ذات الطابع العالمي. وتتشاطر أوكرانيا الرأي الذي أعربت عنه دول عديدة بأن ثمة صعوبات في تعقب الحسابات المصرفية وغيرها من الأصول المالية والاقتصادية للأشخاص والكيانات المعينين بسبب عدم توفر معلومات كافية ودقيقة. وفي هذا الصدد، من الأهمية أن يبذل جهد أكبر لتشاطر المعلومات وتحديد من يقدمون إسهامات لشبكتي القاعدة وطالبان.

وينبغي أن نسلم بتدني الفعالية والطابع المحدود للقائمة الحالية التي تضم أسماء عملاء تنظيم القاعدة المعروفين وغيرهم المرتبطين بتنظيم القاعدة وحركة طالبان. ومن الجوهري، في رأينا، أن يصبح حظر السفر - الذي رآه فريق الرصد بيانا سياسيا - أداة فعالة وفي رأينا، ينبغي أن تستكمل القائمة بتعريف أفضل لهوية الأشخاص، كما ينبغي التحقق من المعلومات الواردة فيها.

ويبين النشاط المتزايد لبقايا نظام حركة طالبان في أفغانستان أن لدى المهاجمين سبل الحصول دون عائق على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى المتفجرات وأنهم يحظون بحرية كبيرة للتنقل. وفي الواقع هذه التوجهات تثير القلق. إننا نؤيد التوصيات ذات الصلة التي قدمها فريق الرصد بشأن كيفية معالجة تلك المشكلة.

وبالنسبة إلى أوكرانيا، فقد وضعنا إجراءات وطنية شاملة لمراقبة الصادرات تقتضي الحصول على شهادات

المستخدم لجميع الأسلحة والمتفجرات والمعدات العسكرية المصدرة من أوكرانيا. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال بلدي يعمل بصورة وثيقة مع منظمة الجمارك العالمية بغية تحسين أمن الشحنات الوعائية.

وفي الختام، أود أن أشدد على الحاجة إلى مزيد من التعزيز لدور لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بوصفها أداة قوية في تطوير التعاون الدولي لمكافحة التهديدات الناشئة عن تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل أستراليا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى جانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب ترحيبا شديدا بالفرصة اليوم لمخاطبة هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) - لجنة القرار ١٢٦٧ - وبفعل ذلك نظهر تأييدنا للعمل الهام الذي تقوم به اللجنة في منع التهديدات للسلام والأمن الدوليين الناجمة عن الإرهاب. ونريد على وجه الخصوص أن نشكر السفير مينوس على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة وعلى التزامه بجعل عمل اللجنة أكثر شفافية. إن مكافحة الإرهاب مسعى جماعي، كما أنه يساعده بصورة ملموسة التوافر السريع للمعلومات كذلك الذي قدمه السفير مينوس صباح هذا اليوم.

ولقد عرضت التفجيرات التي وقعت في بالي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ الأستراليين إلى رعب الهجمات الإرهابية على عتبة بابنا. لكن أستراليا تقف متحدية لمرتكبي تلك الجرائم في جهودهم لتعزيز الخوف. ونبقى ملتزمين بضمان سيادة القانون وبمنع وقوع مزيد من الهجمات.

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في المملكة العربية السعودية والمغرب تظهر لنا أن تنظيم القاعدة والكيانات المرتبطة به ما زالت تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. كذلك ما انفك الإرهابيون يتحدون السلام والسكينة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وفي هذه الظروف، فإننا نسلم باستمرار أهمية عمل اللجنة.

إننا نسلم أيضا بأهمية ومنفعة القائمة الموحدة، التي توفر قاعدة بيانات قيمة لقرارات اللجنة بشأن إدراج الأشخاص والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان في قائمة. وقد استخدمت أستراليا تلك الآلية المهمة لكي تنضم إلى ٥٠ بلدا آخر في إدراج مجموعة الجماعة الإسلامية الإرهابية في أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في بالي العام الماضي.

ونحن نرحب بتقرير فريق الرصد المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣) وبما قدمه من تركيز على التهديد المستمر الذي يمثله تنظيم القاعدة. وكما يلاحظ تقرير الفريق، فإن التهديدات على اللجنة آتية. إن ضمان ألا تدعم المؤسسات الخيرية والأشكال غير التقليدية لتحويل الأموال وعائدات الجريمة الأنشطة الإرهابية مشكلة هامة لا يزال يتعين معالجتها.

ومن المهمة أيضا للجنة القرار ١٢٦٧ أن تعمل بصورة فعالة مع غيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة بغية كفالة اتباع نهج شامل ومتكامل لمنع وقوع المزيد من الهجمات الإرهابية. وفي ذلك الصدد، نرحب بشراكة العمل الأوثق بين لجنة القرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب، كما يشجعها القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، وكما يسعى إليه بصورة حيوية رئيسا اللجنتين، السفيران مينوس وأرياس.

وما زالت أستراليا، من جانبها، تولي أولوية كبيرة جدا لمكافحة الإرهاب. فقد أنشأنا منصب سفير لمكافحة

الإرهاب بغية تعزيز وتكثيف وتنسيق جهودنا العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أن أستراليا نسقت مؤخرا إجراءاتها لتجميد أصول الإرهابيين، عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونعمل بصورة ثنائية من خلال شبكتنا لترتيبات مكافحة الإرهاب، وإقليميا من خلال منتديات مثل المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومحفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ وعلى الصعيد المتعدد الأطراف في منظومة الأمم المتحدة لضمان مستقبل خال من الإرهاب.

ونؤكد للجنة القرار ١٢٦٧ تأييد أستراليا المستمر لعملها في الفترة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن مرة أخرى للسيد هيرالدو مينوس، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، للإدلاء بأية تعليقات إضافية أو للرد على أي أسئلة تطرح عليه.

السيد مينوس (تكلم بالاسبانية): بالنظر لتأخر الوقت، سأوجز إيجازا شديدا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أعرب عن امتناني للدعم الكبير والقوي الذي أعربت عنه الكثير من الوفود التي أشارت إلى التقرير المعروض باسم اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، وأيضا على التأييد الواضح لبرنامج العمل الذي سنقوم به في النصف الثاني من العام.

وقد نشأت من البيانات المختلفة مقترحات عملية مفيدة جدا من العديد من الوفود وهي مقترحات سنأخذها في الحسبان في عملنا، في كل من اللجنة وفي مجموعة الدعم القيمة، فريق الرصد. وكانت هناك توصيات هامة. ولا يمكنني أن ألخصها جميعا، لكنني أود أن أؤكد -- على سبيل المثال فحسب -- الأهمية التي توليها كثير من الوفود لعمل فريقنا في جمع المعلومات مباشرة، وللتنسيق التي بدأ بالفعل بين اللجنتين - لجنة مكافحة الإرهاب ولجنتنا - وللفكرة المتمثلة في التركيز على التحقيق بشأن الوسائل غير الرسمية لتمويل الإرهاب وللصلة المتنامية القائمة بين الاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية وبالتالي لاستصواب التركيز على المعاملات المالية المشبوهة.

وبالتالي، هناك مجموعة كاملة من الاقتراحات، وأذكر واحدا، كان متعلقا بإنشاء دراسات حالة بعد تقديم التقارير الوطنية حتى يمكن أن تتابع الدول الأعضاء أنفسها تلك التقارير. وأود أن ألتمس منكم، سيدتي الرئيسة، أن تدعي السيد مايكل شاندلر إلى طاولة المجلس بوصفه رئيسا لفريق الرصد - الذي هو أساس عملنا - في حال أنه يود أن يرد على الأسئلة أو المقترحات التي طرحتها الوفود.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أفهم أن المجلس يوافق على توجيه دعوة إلى رئيس فريق الرصد المنشأ عملا بالقرار ١٣٦٣ (٢٠٠١)، السيد مايكل شاندلر، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس.

تقرر ذلك.

أدعو السيد شاندلر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، وأعطيه الكلمة.

السيد شاندلر (رئيس فريق الرصد) (تكلم بالانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة، أولا وقبل كل شيء، لأشكر كل أعضاء المجلس الذين أيدونا وقدروا العمل الذي نسعى إلى القيام به لتنفيذ القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) كإسهام صغير ولكنه هام، في رأيي، وأود أيضا، على وجه الخصوص، أن أنتهز هذه الفرصة لأسأل الدول بأن تبذل قصارى جهدها، في أي وقت نطلب فيه معلومات، في محاولة تقديمها إلينا بأسرع وقت ممكن، حتى تساعدنا في التقييم والتحليل المطلوب لدعم عمل لجنة القرار ١٢٦٧.

ونحن نتطلع كثيرا إلى التقرير المقبل من الدول الأعضاء. ونعتقد، من معرفتنا لأنشطة القاعدة حول العالم،

أن المعلومات المقدمة من الدول والتي تحتويها تلك التقارير، وعلى وجه الخصوص إذا كانت شاملة وتتبع فيها، بقدر الإمكان، المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة القرار ١٢٦٧، ستثري الناتج النهائي – التقرير الذي سنقدمه إلى اللجنة عند نهاية العام، والذي سيعزز، بدوره، نوعية التقرير الذي سيعده السفير مونيوز للمجلس في كانون الأول/ديسمبر مكتوبا. تلك هي المجالات الرئيسية التي أود أن أؤكد عليها.

ونرى أيضا أن العمل مع الدول الأعضاء التي زرناها – ومواصلة ذلك – لا يزال مثمرا للغاية. وقد بذلت تلك البلدان التي زرناها حتى الآن قصارى جهدها للتأكد من أنه تُقدم إلينا المعلومات التي نسعى إليها. وتفضلت أيضا بإبراز المجالات التي تثير قلقها والمشاكل والتحديات التي تواجهها. وعلى هذا الأساس نحن قادرون على تقديم ذلك النوع من التقرير الذي ينبغي أن نقدمه إلى اللجنة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي.

بهذا، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.